الشراكة الاقتصادية العربية – الأوروبية

مع إشارة خاصة إلى مصر وتونس

محمد محمود الإمام(*)

مقدمة

١ ــ تمثل هذه الورقة جزءاً من أعمال قدمت إلى ندوة الشراكة الاقتصادية العربية – الأوروبية التي نظمتها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في ١٧ – ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩ في باريس. والهدف هو توفير تقييم حاسم للمحاولات الراهنة لإعادة بناء العلاقات العربية – الأوروبية على أساس "الشراكة". إلا ان عدداً من العوامل يحدّ من هذه المحاولة:

• أولاً: إن المرحلة الحالية هي استمرار لجهود عديدة بدأت في أوائل الستينات بعد قليل من إقامة السوق الاقتصادية الأوروبية. ولذلك يجدر بنا تقييم الخبرة السابقة.

• إلى جانب الحوار العربي ــ الأوروبي الذي بدأ في أواسط السبعينات وتوقف في أواخر ذلك العقد، أخذت العلاقات الرسمية شكل اتفاقيات ثنائية مع بلدان عربية عديدة تتماشى مع روح تلك الفترة.

• أخذ مثل هذه الاتفاقيات شكل اتفاقيات أفضلية تجارية مع بعض البلدان، وأطلق على البعض الآخر اسم اتفاقيات تعاون، وهي في الأساس اقتصادية الجوهر، ووضعت في ما بعد تحت عنوان "اتفاقيات ارتباط". وكان عليها لذلك أن تتماشى مع المادة ٢٣٨ من معاهدة روما (المادة ٣١٠ حالياً).

• أعادت المجموعة الأوروبية خلال التسعينات النظر في علاقاتها الخارجية ووضعت أساساً لنوع جديد من الارتباط مرتكز على مفهوم الشراكة الذي يأخذ في الاعتبار إمكانية توسيع المنطقة التي يطبق فيها الاتحاد الأوروبي بوضع الأكثر تفضيلاً مع إمكانية دخول بعض البلدان. وخدم للمفهوم "الدمج المرن" غايات الأعماق المتنوعة، بينما يمتد الدمج أفقياً.

• وهذا يعني أن التغيير لابد بشكل افضل الأهداف الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي أكثر من أن يكون معالجة متوازنة يحملها ضمناً مفهوم الشراكة.

(*) وزير التخطيط الأسبق بمصر.

• كانت إحدى نتائج هذه المقاربة اقتراح الشراكة على الجناح الجنوبي للاتحاد الأوروبي الذي يتألف بشكل رئيسي من بلدان شرق وجنوب حوض البحر المتوسط. وهذا المفهوم الجغرافي لا يرتقي إلى مرتبة التعريف الجغرافي الصحيح للمنطقة المتوسطة، ويفتقر في الوقت نفسه إلى تجانس العوامل الثقافية والاجتماعية الضرورية لبناء نظام إقليمي.

• وكانت نتيجة اخرى أن الوضع يختلف عن الارتباط مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية؛ إنه ليس محاولة لبناء منطقة أوروبية أوسع بل هو يأخذ شكل دمج بين منطقتين تحت هيمنة الأقوى فيهما.

• لكن المنطقة الجنوبية في الوقت نفسه ليست مشمولة كتجمع في مقابل الاتحاد الأوروبي، لأن المفاوضات مع بلدان شرق وجنوب البحر المتوسط تجري على أساس ثنائي وبشكل انتقائي. وهكذا استثنيت ليبيا، بينما ضمت موريتانيا مثلها مثل جزر القمر وجيبوتي والصومال والسودان إلى ميثاق لومي الذي يقع في الأصل تحت الجزء الرابع من معاهدة لومي. ووضع باقي البلدان العربية تحت عنوان "الشرق الأوسط" الذي يشمل إيران. وبينما لا يزال العراق تحت حظر العقوبات، تتناول المفاوضات المطولة مع مجلس التعاون الخليجي إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة مشتركة بينما يجري البحث مع اليمن ضمن لجنة مشتركة.

• وتقرر عقد سلسلة من الاجتماعات الوزارية الأوروبية ـ المتوسطية لتشكيل الشراكة، وقد عقد أولها في برشلونة في ٢٧ و ١٩٩٥/١١/٢٨، وانتهى بـ "إعلان برشلونة". وهذا الإعلان وثيقة أساسية تستحق عناية خاصة.

• يذهب مدى الاتفاقيات الجديدة، كما سنرى كنتيجة الروح المتابط إلى ما وراء الأمور الاقتصادية ليشمل مسائل سياسية واجتماعية وثقافية، بينما يعتبر في الوقت نفسه قيام منطقة تجارة حرة متبادلة حجر زاوية. وتتعدى نتيجة الاتفاقيات متطلبات اتفاق تجارة حرة صرف. وهنالك حاجة للتساؤل حول رشاد مثل هذه المقاربة.

٢ ـ تؤدي الأقوال المذكورة أعلاه إلى ضرورة إعادة تشكيل الموضوع. والفكرة المركزية للشراكة تنطبق بوضوح على بلدان شرق وجنوب المتوسط وتقع في الخلفية في ما يتعلق ببعض البلدان العربية الأخرى. ووضع مزيد من التفكك لبلدان شرقي وجنوب المتوسط وتصنيفها إلى مغرب يضم الجزائر والمغرب وتونس ومشرق يشمل مصر والأردن، الذي هو ليس متوسطيا بالتحديد كالبقية، ولبنان والسلطة الفلسطينية وسوريا. وبلدان شرق وجنوب المتوسط الأربعة الباقية تمثل حالات خاصة. وتستعد قبرص ومالطا لدخول كامل إلى الاتحاد الأوروبي، بينما تتطلع تركيا إلى مثل هذا الدخول، ويقوم بينها وبين الاتحاد في الوقت الحاضر اتحاد جمركي؛ أما إسرائيل فبعيدة ثقافيا عن الباقين وتريد البقاء كما هي وتوسيع حدودها مسببة قلاقل في المنطقة على الرغم من محادثات السلام التي أصبحت مملة بسبب إصرارها على احتلال أراض عربية. وقد أوقف موقفها

هذا محاولات جرت برعاية الولايات المتحدة الأمريكية لوضع برنامج تعاون اقتصادي إقليمي للشرق الأوسط. ولإسرائيل أيضا علاقات خاصة مع الاتحاد الأوروبي ليس فقط في التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي، بل كذلك في مناطق اخرى وبخاصة التعاون العلمي. ولكن الشراكة مع بلدان شرق وجنوب المتوسط العربية ليست مقصورة على التجارة والمسائل الاقتصادية، وتشمل الصفقة في الحقيقة عدة عناصر من الدمج الإقليمي تجعل من غير المنصف التحدث، كما يفترض عنوان الندوة، عن شراكة اقتصادية عربية — أوروبية.

٣ — يتبع ذلك أن علينا التركيز عندما نتعامل مع الشراكة على بلدان عربية في منطقة شرق وجنوب المتوسط. وهذا يترتب أيضا أن يجري تحت عنوان الارتباط، وهو شكل محدّد من علاقات خارجية للاتحاد الأوروبي. والعلاقات مع بلدان عربية أخرى يرد ذكرها فقط في الأمور المتصلة بالتعاون الاقتصادي. والحافز الرئيسي هو الاتحاد الأوروبي والأهداف والنيات هي الاتحاد الأوروبي. والتطور مع الزمن، وبخاصة بعد فورة الثمانينات بمضامينها على كل من العالمين الثاني والثالث، مع الأخذ بعين الاعتبار الاتفاق الطليعي الذي وُضع في نصف الكرة الغربي على شكل منطقة تجارة حرة أمريكية شمالية (نافتا) ومضامينها لنظرية الدمج الإقليمي التي ولدت ونمت في الأدبيات الأوروبية تفوق نيات وحاجات الأطراف الأخرى أهمية. وتبرر هذه النظرة العامة دراسة الاتفاقيات السابقة ومدى نجاحها في تحقيق أهداف مماثلة لتلك المزعومة في الشراكة، والحكم على الفوائد الكامنة في هذه الشراكة وتبرير تفضيلها على اتفاقيات الجيل الأقدم. وقد تسلّط أضواء على الموضوع بدراسة محتويات إعلان برشلونة. وأخذت اتفاقية التعاون المصيرية لتمثيل الجيل القديم، بينما أخذت اتفاقية الارتباط التونسية ومسودة الاتفاقية المصيرية لتمثيل الجيل الجديد. ونعتمد بحرية على ورقة سابقة قدمناها إلى مؤتمر مجلس أوروبا المتوسطي عن السكان والهجرة والنتيجة عام ١٩٩٦[1].

التجربة السابقة

١ — يمكن للأسرة الأوروبية بموجب المادة ٢١٠ من معاهدة روما (المادة ٢٣٨) عقد اتفاقيات مع دولة أو أكثر أو مع منظمات دولية لإقامة ارتباط يتعلق بحقوق وواجبات متبادلة وعمل مشترك وإجراءات خاصة. ووقعت المجموعة في أيامها الأولى أول اتفاق تجاري لها في ١٤/١٠/ ١٩٦٣ مع

---

[1] — M.M. El-Imam: "New Strategies for Development Cooperation". Pp. 373- 427 in, Council of Europe: *Mediterranean Conference on Population, Migration and Development Proceedings, Palma de Mallorca, 15-17/ 10/ 1996*, Council of Europe Publishing, December 1997, See also for the same author :" The European Partnership within the framework of Integrational Thinking". (in Arabic). pp. 7-76 (in Arabic) pp. 7-76 in *Arab Economic Journal*, no. 7, Spring 1997.

إيران[٢]. ووقعت اتفاقية مع إسرائيل في ١٩٦٤/٦/٤، ومع لبنان في ١٩٦٥/٥/٢١. وعقدت اتفاقية تجارة مع إسرائيل في ١٩٧٠/١٠/١ على أساس الأفضلية. ووضعت حيز التنفيذ في ١٩٦٢/١١/١ اتفاقية ارتباط مع اليونان، كما أصبحت نافذة المفعول في ١٩٧٠/١٠/١ اتفاقية حول التجارة والأمور المتصلة بها مع إسبانيا. وعقد الاتفاقيتين الأخيرتين قد يؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد جمركي. ووقعت اتفاقية أكثر تواضعا مع تركيا في ١٩٦٤/١٢/١، بينما دخلت اتفاقية مع مالطا لإقامة اتحاد جمركي على مرحلتين كل منهما مدتها خمس سنوات حيز التنفيذ في ١٩٧٤/٤/١. ووضعت حيز التنفيذ اتفاقيتا ارتباط مع تونس والمغرب في ١٩٦٩/٩/١ لفترة خمس سنوات، ووضعت هولندا اتفاقية ثالثة مع الجزائر بحجة أن الجزائر أعلنت حربا ضد إسرائيل في ١٩٦٧. وعقدت اتفاقية أفضلية تجارية مع مصر في ١٩٧٢/١٢/١٨. وتتيح المادة ١٧ من هذه الاتفاقية عقد اتفاقية جديدة أوسع قاعدة. وقد تحقق هذا على شكل اتفاقية تعاون في ١٨/ ١/ ١٩٧٧. وعقدت في الواقع اتفاقيات ارتباط في عام ١٩٧٦ مع بلدان المغرب الثلاثة، وفي عام ١٩٧٧ مع بلدان المشرق: مصر والأردن ولبنان وسوريا[٣]. وعكست محتويات هذه الاتفاقيات الأحوال التي كانت سائدة في ذلك الوقت:

- المفهوم السائد بمبدأ المعاملة الفضلى.
- مساعدة بلدان شرق وجنوب المتوسط في مواجهة مصاعب السبعينات الاقتصادية التي تبعتها مديونيات ضخمة في الثمانينات وتعديلات هيكلية في التسعينات.
- تم تفادي الإشارة الصريحة إلى قضايا سياسية واجتماعية. وأصرت أوروبا في الواقع خلال مجريات الحوار العربي – الأوروبي على تفادي الدخول في أمور سياسية كانت، ولا تزال، ذات أهمية حيوية للدول العربية.
- لم تعالج لا الأمور الاجتماعية أو الثقافية، كما أن الهجرة لم تعتبر كمشكلة رئيسية في ذلك الوقت.

٥ ــ استخدمت اتفاقيات الارتباط والتعاون عام ١٩٧٦ عبارات مماثلة[٤]. ويمكن تمثيلها باتفاقية التعاون المصرية المعقودة في ١٩٧٧/١/١٨[٥].

---

[2] – For early agreements, see for example, M.A.G. van Meerhaeghe: *International Economic Institutions*, Longman, second edition, 1971, pp. 285, 315-9.

[3]– issues numbers L 263/**78** of the EC Official Journal, **27**/9/1978.

[4] - The European Union/ Egypt **1977** Cooperation Agreement and the Implication of the new **European Union** Mediterranean Policy for Egypt. Paper presented to the UNTCTAD National Working on the Trading Opportunities doe Egypt under the New E.U. Policy, Cairo, **5-7/3**/1996, p.**3**.

[5]– Europa Site, Document 277APO118(01).

حددت المقدمة الهدف بأنه "إقامة تعاون عريض المدى سيساهم في تنمية مصر الاقتصادية والاجتماعية، ويساعد في تعزيز العلاقات بين الأسرة الأوروبية ومصر ؛ .. تشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين المجموعة ومصر مع الأخذ بعين الاعتبار مستويات التنمية فيهما على التوالي وتوفير قاعدة متينة لذلك تتمشى مع التزاماتهما الدولية؛.. وإقامة نموذج جديد من العلاقات بين دول نامية ومتقدمة يتناسق مع أماني الأسرة الدولية بنظام اقتصادي أكثر عدالة وأكثر توازنا" .

حددت المادة الأولى هدف تلك الاتفاقية بالطريقة نفسها الموجودة في الاتفاقيات الأخرى: "تعزيز التعاون الشامل بين الأطراف المتعاقدة بالنظر إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر والمساعدة في تقوية العلاقات بين الفرقاء. وسيجري هذه الغاية تبني وتطبيق إجراءات وبنود في حقول التعاون الاقتصادي والفني والمالي والتجارة".

العنوان الأول للاتفاقية أفرد للتعاون الاقتصادي والفني والمالي. ويعرف بعبارات عريضة المناطق الممكنة للتعاون بين الأطراف المتعاقدة. وستكون جهود التعاون مكملة لتلك المبذولة من مصر مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف والأولويات لبرامجها وخططها الإنمائية وبخاصة البنى التحتية والتصنيع وتعزيز مبيعات صادراتها. وسيجري توجيهها نحو السماح بإزالة حواجز الإعفاء من التعرفة والحصص المحتمل أن تعيق الدخول في سوق أي من المتعاقدين. وهي تغطي التعاون في حقول العلم والتكنولوجيا وتنمية الموارد الطبيعية وقطاع مصائد الأسماك ووقاية البيئة بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة التي هي في المصلحة المشتركة لكلا الطرفين. وتساهم المجموعة في تمويل أية إجراءات لتعزيز تنمية مصر بموجب الشروط الموضوعة في البروتوكول رقم (١) حول التعاون الفني والمالي، الذي يتضمن خطوطا توجيهية وبنودا محددة لتطبيق مشاريع المساعدة الفنية وتقديم القروض من قبل الاتحاد الأوروبي (بنك الاستثمار الأوروبي)، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المتوفرة بتعاون ثلاثي الأطراف.

العنوان الثاني أفرد لناحية التعاون التجاري من الاتفاقية، آخذا في الحسبان مستويات التنمية للأطراف على التوالي وضرورة تأمين توازن أفضل في تجارتها، مع الأخذ بعين الإعتبار زيادة معدل نمو تجارة مصر وتحسين شروط دخول منتجاتها إلى سوق المجموعة. وتألفت التنازلات الممنوحة من المجموعة الأوروبية لمصر من:

- إزالة الرسوم الجمركية تدريجيا على المنتجات الصناعية بعد عام واحد من توقيع الاتفاقية؛
- إلغاء كل القيود الكمية عن المنتجات ذات المنشأ المصري باستثناء تلك المذكورة في الملحق رقم (٢) لمعاهدة روما وبعض أصناف المنسوجات؛ و
- إخضاع منتجات زراعية مختارة لتنازلات في التعرفة بموجب لائحة إيجابية. والملحق رقم (٢) المشار إليه يغطي معظم المنتوجات الزراعية، وكان بعض هذه المنتوجات قد أخضع إلى تنازلات ضمن حدود مقيدة سواء من ناحية الكمية أو الزمن ويحق لمصر أن تفرض في ترتيباتها التجارية مع

المجموعة رسوماً جمركية جديدة أو رسوماً لها تأثير مماثل وقيوداً كمية جديدة أو إجراءات لها تأثير مماثل لزيادة الرسوم والقيود الكمية أو الرسوم والإجراءات التي لها أثر مماثل المطبقة على منتوجات ذات منشأ من المجموعة أو ذاهبة إلى المجموعة، حيثما دعت ضرورة تصنيع مصر ومتطلبات التنمية فيها اتخاذ مثل هذه الإجراءات. وقرر البروتوكول رقم (٢) للاتفاقية قواعد المنشأ المنطبقة على التجارة بين الأطراف المتعاقدة، أي الشروط الملائمة للمنتوجات المرشحة للإعفاء من الرسوم الجمركية.

العنوان الثالث، يشكل مجلس تعاون لاتخاذ قرارات ملزمة للأطراف المتعاقدة وتوفير منبر لبحث الأمور المتعلقة بتطبيق الاتفاقية.

وسمح لبلدان المغرب بحق مراكمة المنشأ. وتمكنت بعض البلدان خلال مدة سريان الاتفاقيات، وبخاصة تونس والمغرب وإسرائيل، من الحصول على تنازلات أوسع. وتجديد البروتوكولات المالية العائدة لهذه الاتفاقيات التي كان من المفترض ان تدخل حيز التنفيذ في أول عام ١٩٨٨ عكس بيان المجلس الصادر في ٣٠ آذار /مارس ١٩٨٣ القاضي بتوفير التعاون وتركيزه على قطاعات التنمية ذات الأولوية، وبخاصة في الزراعة والصناعة، وعلى التعاون الإقليمي المتوسطي. وفي ٢٥ /١٩٨٧/٦ وقع بروتوكول إضافي إلى اتفاقية التعاون المصرية (وكذلك اتفاقيات بلدان شرق وجنوب المتوسط الأخرى) للسماح بتغييرات ناجمة عن دخول البرتغال وإسبانيا إلى المجموعة. والرسوم الجمركية المفروضة بموجب الاتفاقية على واردات للمجموعة من منتوجات مصرية المنشأ تغطيها الاتفاقية وواردة في الملحق (أ) بذلك البروتوكول، بات يترتب إلغاؤها تدريجيا خلال الفترات نفسها والمعدلات نفسها المذكورة في قانون انضمام إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة. وبات يترتب إقامة لجنة تعاون تجاري واقتصادي بهدف تحسين عملية الآليات المؤسساتية للاتفاقية. وستسهل هذه اللجنة التبادل المنتظم للمعاملات حول معطيات التجارة والإنتاج والتطوعات المستقبلية واستكشاف إمكانيات التعاون في المناطق المغطاة بالاتفاقية.

٦ ـــ وعلى هذا، فمن الواضح أن الاتفاقيات التي ستحل محلها اتفاقيات الشراكة كانت مرتكزة على أساس الأفضلية في وقت مهدت فيه جهود UNCTAD (لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) الطريق إلى نظام مصمم للافضليات يتماشى مع قواعد الغات. وقد وجهت الاتفاقيات نحو حاجات التنمية لفرقاء شرق وجنوب المتوسط وضمت إلى جانب الترتيبات الأفضلية لصادرات من فريق شرق وجنوب المتوسط مساعدة فنية – مالية مفصلة على أساس هذه الحاجات. وكان هناك اعتراف واضح بالاختلافات في مستويات التنمية على التوالي وفي ضرورة تحسين شروط دخول منتوجات منطقة شرق وجنوب المتوسط إلى السوق الأوروبية بشكل يكثف معدل نمو تجارتها ويضمن ميزانا أفضل في تجارتها. وكان من المفهوم ضمنا أن مثل هذه المقاربة تعزز إمكانية ورود الاستثمار الأجنبي إلى فرقاء شرق وجنوب المتوسط للعمل على قاعدة "وضع العصي في الدواليب"

والتخفيف من ضغوط الهجرة. وهكذا يجب أن يرتكز تقييم لقيمة هذه الاتفاقيات على مدى ما تحقق من هذه الأهداف وأهمية التغيرات في المتدفقات المتالية:

(أ) التأثير على التجارة: لتقييم تأثير اتفاقيات الارتباط قمنا بحساب نسب التجارة مع الاتحاد الأوروبي إلى التجارة الكلية في بلدان شرق وجنوب المتوسط العربية السبع (أي باستثناء السلطة الفلسطينية) والنسب المقارنة لتغطية الواردات للصادرات. والنسب نفسها أعطيت لستة من هذه البلدان مستثنين الجزائر التي تأثرت تجارتها بسلوك معين للهيدرو كربونات. ومن الصحيح أن نسبة تغطية الصادرات للواردات أعلى في حالة التجارة مع الاتحاد الأوروبي وإنها ارتفعت مع الوقت، وبخاصة في البلدان الستة، ولكن هذا لم يرافقه زيادة مماثلة في تغطية الواردات الكلية؛ وفي الواقع ازدادت الحالة سوءاً لمجموعة السبعة مما يعني أن التحسن في الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي جاء على حساب الصادرات لأماكن اخرى. وإذا استثنيت الجزائر فإن نسبة الصادرات إلى أوروبا تكون قد انخفضت في الحقيقة خلال الفترة الثانية و لم تستعيد أهميتها السابقة إلا حديثاً.

وظلت الواردات أقل اعتماداً على الاتحاد الأوروبي إلا انها مالت أيضا إلى الارتفاع حديثاً أكثر من أن تكون متناسبة. وهذا يُظهر الاعتماد المتبادل العالي الأصلي وتغيره مع الوقت.

أما في ما يتعلق بتنمية القدرات التجارية كنتيجة لفتح الأسواق الأوروبية أمام بلدان شرق وجنوب المتوسط فإن الجزء الثاني من الجدول يظهر أن التجارة هبطت بين الفترتين الأولى والثانية، ثم استعادت نموها فيما بعد، معطية نسبة نمو عامة (بالأسعار الراهنة) قدرها ٥,٧٧ بالمائة في حالة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي و ٥,٣٠% بالنسبة الى الصادرات الكلية، مما ساعد في تحسين نسبة التغطية. وبعبارة أخرى ليس هناك من دليل على أن ما دعي بفتح الأسواق قد حرك توسع اقتصاديات البلدان المذكورة وساعد في تحسين إنجازها التجاري بشكل بارز.

وفي الواقع تظهر تونس التي يقال إنها نفّذت اتفاقيتها بمهارة نسبة تصدير إلى الاتحاد الأوروبي متدهورة نسبيا، وفي دراسة حديثة [٥] جرت مقارنة نسبة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي مع الصادرات إلى سائر أرجاء العالم مقارنة بنسبة مماثلة لكل البلدان النامية، وانخفضت النسبة التونسية من ٢,٠٥٣ ضعف نسبة البلدان النامية المماثلة في ١٩٧٦ – ١٩٨١ إلى معامل ١,٢٥٣ خلال الفترة ١٩٨٧ – ١٩٩٠.

---

[٥]– Mahgoub, Azzam: " The Free trade area Project between Arab Maghreb Countries and the EU". pp.(603-15) in, El-Imam, M.M. (ed): *Arab Homeland and the Alternative Integration Schemes*. Proceedings of the third scientific conference of ASER (Arab Society of Economic Studies), Beirut 14-16 November, 1995. Center for Arab Unity Study, Beirut, May 1997. (in Arabic).

وفي حالة مصر، وعلى الرغم من نمو تجارتها مع الاتحاد الأوروبي فان نسبة تغطية الواردات بالصادرات انخفضت من ٤٨% في ١٩٧٩ إلى ٣٢% في ١٩٩٣ وهذا تعبير جزئي عن المديونية المتزايدة خلال الثمانينات. وأحد التغيرات الممكنة هو أن تطبيق نظام الافضليات المصمم على البلدان النامية الأخرى ضيق امتياز بلدان شرق وجنوب المتوسط عليها. وكان العديد من بلدان شرق وجنوب المتوسط تتنافس فيما بينها في منتوجات مشابهة أقر الاتحاد الأوروبي تجاهها في الوقت نفسه قيوداً مختلفة. والمنتوجات الزراعية كانت، ولا تزال، ضحايا نظام الافضليات الأوروبي؛ وظلت الإعفاءات الممنوحة لها ضمن حدود ضيقة جداً وكانت في الغالب تمنح خارج الموسم. وأخضعت المنسوجات إلى قيود يجري تخفيضها الآن تدريجيا لفتح المجال فقط أمام منافسة شديدة من منتجين آخرين، وبخاصة في الشرق الأقصى. إلا أن المجموعة الأوروبية تدعي انه كان هناك تحسن في الصادرات المصنعة لبلدان شرق وجنوب المتوسط مع ارتفاع في نسبتها إلى الصادرات الكلية من ٢٨% إلى ٥٤% (من ٤٠% إلى ٧٧% للمغرب ومن ٢٤% إلى ٦٦% إلى تونس). وتحسن الوضع بالنسبة إلى الزراعة بإقرار حصص التعرفة، إلا أن نسبها لم تتحسن بشكل بارز. ويدّعي بعض الكتّاب انه يجب عدم الندم على هذا طالما أن الزراعة ليست بالديناميكية التي للصناعة. وأخفقت البلدان المعنية بتطوير نشاطها الزراعي إلى المدى اللازم لتحسين وضع أمنها الغذائي[٧]. وتدل هذه الملاحظات على ان المكاسب النسبية في السلع الصناعية لم تترجم إلى مكاسب مطلقة؛ وأظهر إجمالي الصادرات أنه لم يتحسن كما كان يجب. والاعتماد الكبير للبلدان العربية على الاتحاد الأوروبي إنما يصحبه نسب متدنية جدا في الجانب الآخر (الجدول رقم ٢).

ويظهر (الجدول رقم ٢) أن نسب الصادرات العربية إلى الواردات من الاتحاد الأوروبي كانت أقل من ٢%، وظلت تنحدر حتى الآونة الأخيرة. و أكثر ما لوحظ الانخفاض في الجزائر كما ظهر من مقارنة مجموعتي الأرقام. لقد كانت الواردات اكثر أهمية بكثير ولكنها أظهرت كذلك نمطاً مماثلاً. وقد يعود ذلك جزئيا إلى نمو تجارة الاتحاد الأوروبي البينية، إلا أنه يجب العناية بنمو حجم الاتحاد الأوروبي نفسه مع الزمن.

(ب) التأثير على الاستثمار : أحد الادعاءات الرئيسية لفتح الأسواق عن طريق خفض العراقيل التجارية هو أن رأس المال يتشجع في جعل نشاطه في الطرف الذي يتلقى معاملة فضلى بالنسبة إلى صادراته للاستفادة من الصادرات المتزايدة إلى الطرف المقدم للتنازلات. ويلخص الجدول رقم (٣) تطور تدفقات رأس المال الأجنبي وGFCF وإجمالي الناتج المحلي لبلدان شرق وجنوب المتوسط (الجدول رقم ٣).

---

[7]- Al-Ayari, "Al- Shazli: Potentials of Integration in the Mediterranean Basis: The European Choice", ibid,pp.575-595, especially p. 582. (in Arabic).

ويمكن ملاحظة ان أرقام استثمارات التنمية الخارجية تشمل استثمارات عربية بينية نالت قسطا كبيرا من التشجيع خلال الثمانينات. وكانت بعض البلدان العربية مثل تونس، ناشطة في إقناع العرب في الاستثمار في بعض القطاعات مثل السياحة التي تؤثر فيها الأفضليات التجارية. والارتفاع الضئيل في تدفقات استثمارات التنمية الخارجية لم يلحق بالنسب الجارية للتضخم. أظهرت في الواقع نسب GFCF إلى أجمالي الناتج المحلي ميلا مستمرا إلى الانحدار وان نسبة التدفقات إلى GFCF ظلت في الواقع مستقرة عند ٣,٢%، مما يعني تراجعا في العلاقة بالنسبة إلى اجمالي الناتج المحلي. وتظهر التجربة الحديثة في الواقع أن التوسع لكل من الاستثمارات الكلية والخارجية اعتمد بشكل واضح على عمل إيجابي اتخذته البلدان المعنية لتصحيح أحوالها الاقتصادية المحلية وتحسين بيئة الاستثمار. وهذا يفسر جزئيا الإنجاز الضعيف للتجارة ضمن الفترة نفسها.

(ج) **أهمية المساعدة المالية:** خلال فترة تطبيق الاتفاقات وفرت أربعة بروتوكولات للعقدين ١٩٧٧ ــ ١٩٩٦ حوالي ٢٠٦٥ مليون أيكو على شكل منح واكثر من ٣٠٠٠ مليون إيكو على شكل قروض من بنك الاستثمار الأوروبي، أي بنسبة ٢: ٣ أصبحت فيها القروض أهم من المنح مع الزمن. وكانت حصة مصر ٣٢% من الهبات (٦٦١ مليون إيكو) و٢٦% من القروض أي ٧٩٢ مليون إيكو. وتمثل مجموع المخصصات اقل من ١%من GFCF لبلدان شرق وجنوب المتوسط ومن ثم اقل من ٠,٣% من إجمالي الناتج المحلي. وعلى هذا، فإن المساعدة المقدمة لم تساعد إلا قليلا في سد الفجوة المتنامية بين الخارجي والمحلي.

(د) **هجرة الجنوب ــ الشمال:** الادعاء المقابل لادعاء الاستثمار هو التحسن الملازم في أحوال التنمية في بلدان شرق وجنوب المتوسط، تعبيرا عن قول روبرتسن المأثور "التجارة هي آلة النمو"، ومن ثم يقل الضغط على الهجرة بحثا عن فرص عمل في الخارج بسبب تدهور في معدل البطالة مصحوب بمعدلات أجور اكثر قبولا. وتظهر إحصائيات مرتكزة على أرقام اوروستات[٨] أن الهجرة مالت إلى النمو خلال الثمانينات وأوائل التسعينات. والقلق حول هذه الاتجاهات هو الذي شكل أساس التحول إلى مفهوم "الشراكة" مع فرض حظر على مزيد من الهجرة.

وفي الختام يبدو أن تجربة اتفاقيات الأفضلية التي افترض أن تشجع عملية التنمية كنتيجة لتعزيز الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي والمساعدة المالية والفنية المقدمة إلى بلدان شرق وجنوب المتوسط كانت سلبية في كل الأوجه: تعزيز الصادرات، وزيادة الاستثمارات، وبخاصة الخارجية منها، والحد من الهجرة. ويجب السعي في مناطق أخرى لتنمية هذه البلدان أكثر من مجرد القطاع الخارجي.

---

[8]- Quoted by, Jeannette Schoorl: "Migration from African and Eastern Mediterranean countries to Western Europe, pp. 123- 210 in Council of Europe , op. Cit., 1997.

المقاربة الأوروبية الجديدة تجاه التعاون الإقليمي

٧ ــ الحافز الدافع للمبادرة الأوروبية ذو شقّين: الأول وقد يكون أساسياً أكثر هو الرغبة في الحد من ضغوط الهجرة من بلدان شرق وجنوب المتوسط وبخاصة في نقطة تنال فيها القضايا الاجتماعية بوجه عام، ومشكلة البطالة بوجه خاص، أهمية جدية في الساحة الأوروبية. والثاني، وقد يكون مساوياً في الأهمية، هو الادعاء بأن هنالك رغبة في التحول من علاقة التحويل التي كان يطلق عليها أحيانا "صيغة مارشال" إلى علاقة تبادل أو ما يدعى "صيغة الاتحاد الأوروبي". وشعار "تجارة وليس مساعدة" طبق خلافاً لذلك الذي كانت تطالب به البلدان النامية في الستينات. وكانت البلدان أكثر تقدماً هي التي تمسكت بهذا الشعار، الأمريكيون (نافتا) والأوروبيون كلاهما. وجرى هذا في وقت كانت فيه الإقليمية الجديدة تأخذ شكلها ضمن عملية العولمة الأكثر عمومية، لتحل محل مساعي الدمج الإقليمي التي مارسها الأوروبيون فيما بينهم. ويثور كثير من الارتباك من حقيقة أن نوعي الدمج الإقليمي يختلطان معاً في بعض الأحيان[٩] مع ما يفهم ضمناً بأن اتفاقيات الشراكة المقترحة تنتمي إلى الأطروحة العاملة الجديدة التي لم تنجح حتى الآن إلا في المضمون الأوروبي. وهنالك أيضا ارتباك في تقييم حسنات النسخ الجديدة من الإقليمية على أساس أن الدولة المثالية هي تلك المتعددة الأطراف أو الجوانب، وهو جدل قديم نوعاً ما يحظى بدفع جديد في ظل عملية العولمة الطالعة.

٨ ــ يجب تمييز المقاربة الجديدة للعلاقات مع البلدان المتوسطية عن التعاون المتوسطي المحض لبلدان شمال وجنوب حوض المتوسط التي دعاها الرئيس المصري حسني مبارك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ لإقامة منبر لها، مع ان الأطراف الأوروبية بالطبع تحترم الأهداف العامة للاتحاد الأوروبي. ومن الناحية الأخرى واصلت المقاربة الجديدة شق مسارات تطوير في الأحوال الأوروبية أكثر منها في كلا جانبي حوض المتوسط. ويمكن إيجاز هذا على الشكل التالي:

٨ ــ ١ شكل الاتحاد الأوروبي سياسة متوسطة جديدة في ١٩٩٠ ــ ١٩٩١، معرباً عن الاتجاه لزيادة المساعدة المالية المقدمة إلى بلدان شرق وجنوب المتوسط وبخاصة تلك الموجهة نحو التعاون الإقليمي.

٨ ــ ٢ جرى التحول الأساسي في ١٩٩٣ عندما عُرض صيغة جديدة على المغرب وتونس اللذين كان قد جرى التفاوض معهما على اتفاقيتي ارتباط في ١٩٩٤ وإسرائيل التي كان قد عقد معها اتفاق تجارة حرة في ١٩٨٩. وأصرت مصر من جديد تمسكاً بسياستها الرامية إلى جمع بلدان

---

[٩]- See for example, Charles Oman: "*Globalisation and Regionalisation*, The Challenge for Developing Countries, OECD, Development Centre Studies, 1994.

المنطقة المتوسطية معا، على معاملة جميع بلدان شرق وجنوب المتوسط بالطريقة نفسها[10]. وأعلنت في ١٩٩٤ استعدادها للتفاوض على اتفاقية مماثلة. ووسع الاتحاد الأوروبي عرضه على بلدان المشرق العربي الأخرى. والمفاوضات مع الجزائر وسوريا (في محاولة للضغط على سوريا للانضمام إلى محادثات السلام) لم يسمح بها إلا في المجلس الأوروبي المنعقد في مدريد في الفترة ١٥ – ١٩٩٥/١٢/١٦.

٨ – ٣ – أصدر المجلس الأوروبي المنعقد في كوبنهاغن (٢١ – ٣/٦/٢٢ج) تعليمات إلى المفوضية الأوروبية لإعداد كتاب أبيض عن استراتيجية بعيدة المدى لتعزيز النمو والمنافسة والعمالة[11]. وذكرت الجملة الأولى من ذلك الكتاب[12] "السبب الأول والوحيد (للكتاب الأبيض) هو البطالة... والأمر الصعب... هو كيفية معالجتها". وركز الكتاب على سبل ووسائل لفتح أسواق والاستفادة من التغيرات الحاصلة في العالم وتأكيد الدمج العالمي. وورد ذكر للأعضاء في اتفاقيات الارتباط حول التجارة الحرة الأوروبية. وقد عقدت أربع اتفاقيات من هذا النوع في ١٩٩٤. وترافق هذا مع تطوير العلاقات مع أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق. وكان عنوان الفصل المتعلق ببلدان شرق وجنوب المتوسط[13] "إرساء المنطقة المتوسطية الجنوبية في الاقتصاد الأوروبي". وكانت العبارة الافتتاحية لهذا القسم مضيئة نوعا ما: "إن الجيران المتوسطين من المغرب إلى تركيا يمثلون الجزء الجنوبي من المستقبل الاقتصادي والبيئة الاجتماعية للاتحاد الأوروبي. وتمثل هذه البلدان بتزايد متسارع لسكانها البالغين نحو ٢٠٠ مليون حاليا، سوق تصدير كامنة مهمة مثلها مثل أوروبا الشرقية. وإنه لمن الأهمية الحيوية السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي أن يطور هذه العلاقة إلى تكافل اقتصادي أو ثق. وكانت الخطوات الأولى نحو مكان قيام منطقة تجارة حرة أوروبية – متوسطية قد بدأت فعلا... ومن الممكن أيضا أن تؤدي نتيجة ناجحة لمفاوضات السلام في الشرق الأوسط وعملية تحرير الاقتصاد الجارية إلى دفع التجارة البينية الإقليمية. ويجب ان تؤدي كل هذه التطورات خلال العقد القادم إلى زيادة جوهرية في نشاط المقاولات والأعمال الوسيطة في بلدان شرق وجنوب المتوسط، مميزة بمزيد من الاستثمار المباشر ومزيد من المشاريع المشتركة ومزيد من اتفاقات المشاركة في الإنتاج، وبمستوى أعلى كثيرا بوجه عام من التفاعل الصناعي والتجاري.

---

[10]- See Raouf Ghoneim (the former principal Egyptian negotiator): "The Egyptian – European Partnership", in the annex to the Weekly *Al-Ahram Al-Eqtesady* of 17/7/1995.(in Arabic). It may be noted that a customs union was to be completed with Turkey by 1995, whereas Cyprus and Malta were consider for accession to the EU.

[11]- See point 1018 of, Commission of the European Communities: *XXVII[th] General Report of the Activities of the European Communities*, 1993. Brussels, Luxembourg, 1994.

[12]- European Commission: *Growth, Competitiveness and Employment: The Challenges and Ways Forward into the 21[st] Century*. Brussels, Luxembourg, 1994.p.9.

[13]- *ibid.*, p. 126.

اتفاقات المشاركة في الإنتاج، وبمستوى أعلى كثيراً بوجه عام من التفاعل الصناعي والتجاري. ولا بد من أن يكون لهذه التطورات الجيوستراتيجية في الجناح الجنوبي لأوروبا تأثير إيجابي على وضع العمالة الأوروبية بفضل الديناميكيات الاقتصادية التي ستتولد في حوض البحر المتوسط. ويجب على المجموعة الأوروبية حتى تصبح هذه الإمكانية حقيقة أن تساهم بنشاط في عملية التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شقت طريقها في هذه البلدان نحو اقتصاديات فعالة ومندمجة إقليميا وأكثر انفتاحاً".

٨ ــ ٤ ــ تبنى المجلس الأوروبي المعقود في كورفو (٢٤ــ٢٥/٦/١٩٩٤) المقترحات الواردة في الكتاب الأبيض[14]. وطلب من المفوضية الأوروبية إعداد بيان استراتيجي حول تعزيز السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي وإقامة شراكة أوروبية ــ متوسطية لدفع سياسة الاتحاد الأوروبي أكثر نحو السلام والاستقرار والأمن والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة[15]. وأشارت الاقتراحات التي تضمنها البيان الاستراتيجي الصادر عن المفوضية (١٩/١٠/١٩٩٤) إلى أن الشراكة الأوروبية المتوسطية يقصد بها بشكل رئيسي لبلدان المغرب والمشرق وإسرائيل. وستبدأ بتحرير تدريجي للتجارة مدعوم بصفقة مساعدات مالية ملموسة قبل التحرك نحو تعاون سياسي واقتصادي أوثق والتحرك في النهاية إلى ارتباط أوثق. واقترحت المفوضية أيضا إطلاق برنامج مساعدة عام مبلغ ٥,٥مليار إيكو للفترة ١٩٩٥ ــ ٩٩. ويجب ان تصبح سياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية في المستقبل متعددة التوجهات، شاملة كل تلك المناطق التي يقوم فيها اعتماد متبادل مثل التنمية الاقتصادية والتجارة والاستقرار الاجتماعي والهجرة والبيئة والأمن. والهدف في النهاية هو إقامة منطقة أوروبية ــ متوسطية مؤلفة من ستمائة إلى ثمانمائة مليون نسمة عبر ما يتراوح بين ثلاثين إلى أربعين بلدا. ووقف البرلمان الأوروبي من ناحيته إلى جانب تجمع متوسطي جديد في مايو/ أيار ١٩٩٤، ووافق في أيلول/سبتمبر من ذلك العام على سياسة شاملة تجاه البلدان المتوسطية.

٨ ــ ٥ ــ أكد المجلس الأوربي في اجتماعه في ايسن (٩ــ١٠/١٢/١٩٩٤) في تبنيه المقترحات المقدمة في بيان المفوضية الاستراتيجي أن حوض البحر المتوسط يحتل منطقة أولوية ذات أهمية استراتيجية للاتحاد الأوربي الذي يجب أن يدعم الجهود لتحويل المنطقة إلى منطقة سلام واستقرار وازدهار وتعاون. وتصور سياسة مؤلفة من عمل على مستويين:

أ ــ الأول ثنائي مؤلف من تحديد الاتفاقات مع كل من بلدان شرق وجنوب المتوسط على شاكلة اتفاقيات ارتباط أوربي ــ متوسطي تشمل عنصرا سياسيا وأمنيا وعنصرا اقتصاديا وماليا

14- See point 1194 of, European Commission: General Report of the Activities of the European Union, 1994. Brussels, Luxembourg, 1995.

15- Ibid., point 845.

وعنصرا اجتماعيا وإنسانيا. وتم توقيع اتفاقيتي شراكة مع تونس في ١٩٩٥/٧/١٧ ومع المغرب في ١٩٩٥/١١/١٤ بعد حل نزاع المغرب مع أسبانيا حول مصائد الأسماك.

ب ــ المستوى الثاني المتعدد الأطراف يعقد من أجله مؤتمر في برشلونة بحضوره وزراء خارجية الأعضاء الخمسة عشر في الاتحاد الأوربي و١٢ بلدا من شرق وجنوب المتوسط للبحث في احتمالات المدى البعيد للشراكة بين أوربا وبلدان شرق وجنوب المتوسط للمساعدة في الوصول إلى اتفاق على سلسلة من خطوط سياسية إرشادية عريضة للتعاون الاقتصادي والسياسي بين الجانبين إعدادا للقرن المقبل . وقد يأخذ هذا شكل وثيقة جديدة تكون متناسقة مع الجهود المدعومة من الاتحاد الأوربي في منظمة الأمن والتعاون في أوربا[١٦]، ويمكن متابعتها بواسطة تشكيل مؤسساتي يمكن صياغة هيكليته على غرار الخطوط المنعكسة عن تجربة أوربا في الأمن والتعاون.

٨ ــ ٦ ــ وهكذا فإن الشراكة المدعومة من اجتماع ايسن تلبي عددا من الاعتبارات:

• هناك نواح مشتركة متعددة قائمة بين المنطقتين وبخاصة في البيئة والطاقة والهجرة والاستثمار. وللاتحاد الأوربي مصلحة حيوية في مساعدة بلدان شرق وجنوب المتوسط في التغلب على التحديات التي تواجهها.

• يجب أن يكون الهدف إقامة شراكة بين أوربا وبلدان شرق وجنوب المتوسط، بدء بتشكيل منطقة تجارة حرة بينهما، مدعومة بمساعدة مالية ملموسة يتفق عليها بين الجانبين في مرحلة لاحقة.

• توسيع مدى الحوار ليغطي قضايا الأمن حتى يستنبط إجراءات جديدة لتحقيق السلام والتحول نحو إقامة منطقة سلام واستقرار أوربية ــ متوسطية. وستكون الانطلاقة حوارا سياسيا مرتكزا على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويحظى هذا البعد السياسي في الواقع بتركيز كبير في السياسة الأوربية الجديدة.

• إقناع كل من بلدان شرق وجنوب المتوسط بتحرير تجارته مع الاتحاد الأوربي ضمن إطار عمل منظمة التجارة العالمية. وهذا يتطلب من هذه البلدان تحديث اقتصادياتها وزيادة منافستها خلال فترة انتقالية طويلة يمدها الاتحاد الأوربي في أثنائها بالعون لمساعدتها في إعادة هيكلة، وبناء هيكليتها الاقتصادية. ويؤمل أن ينشئ هذا أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تغطي الاتحاد الأوربي وبلدان وسط وشرق أوربا وكل البلدان المتوسطية غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي.

---

[16] - The Organization of Security and Cooperation in Europe (formerly conference CSCE between 1973 and 1994). It may be noted four ESM countries, Algeria, Egypt, Morocco and Tunisia, and Israel are associate members in that organization whose main objective is to actively participate in solving European Disputes. During a visit to the Gulf region in 1997, the British foreign minister called for an early consideration of the idea, which shows that the idea extends beyond the Mediterranean boundaries, while at the same time concentrates on disputes threatening security.

• الدخول في مناطق تعاون متعددة مع بلدان شرق وجنوب المتوسط يتم تقريرها بالتضامن. وقد تضم هذه المناطق التعاون الصناعي، والطاقة، والبيئة، والتقانات الجديدة في المعلوماتية والاتصالات، والخدمات، ورأس المال، والعلم والتكنولوجيا، والتعاون اللامركزي، ومكافحة المخدرات، والهجرة غير المشروعة، والسياحة.

٨ ــ٧ ــ وضعت المفوضية الأوروبية في بيان جديد (١٩٩٥/٣/٨) الأولويات الرئيسية لمزيد من الشراكة الأوربية المتوسطية: دعم التحول الاقتصادي وميزان اجتماعي اقتصادي أكثر إنصافا والدمج الإقليمي[١٧]. وتبنت المفوضية في ١٩٩٥/٦/٧ اقتراحا لتنظيم عنوان جديد في الميزانية تحت مساعدات تنمية للشرق الأوسط[١٨]، ليصبح أداة منفردة تحل محل نظام البروتوكولات المالية الثنائية. ويغطي هذا كل تعاون مع البلدان المعنية كمجموعة. وأكد المجلس من جديد في ١٩٩٥/٣/٩ أهمية التعاون الإقليمي المتوسطي المتعدد الأطراف للبيئة وصادق المجلس الأوربي في اجتماعه في كان (٢٦ــ١٩٩٥/٦/٢٧) هذه المقاربة ودعا البلدان الأوربية وبلدان شرق وجنوب المتوسط إلى العمل معا على مدى أكبر لتأمين أن يصبح حوض البحر المتوسط منطقة تبادل وحوار ضامن للسلام والاستقرار ورفاهية أولئك الذين يعيشون حوله أكثر مما هو عليه الآن. ووصف المجلس هذا الأمر بأنه "سياسة تعاون طموحة نحو الجنوب تشكل مقابلا لسياسة الانفتاح نحو الشرق وتعطي العمل الخارجي للاتحاد الأوربي تماسكه الجيو ــ سياسي"[١٩]. وهي تدعو إلى حوار سياسي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متينة ومتوازنة ومكافحة الفقر وضرورة إقامة تفاهم أكبر بين الثقافات عن طريق تعزيز تبادلات البعد الإنساني. وأكد المجلس كذلك أن الشراكة المقترحة ليست منبرا آخر لحل الصراعات، وهي لذلك لا تعرض بديلا لقمم الشرق الأوسط الاقتصادية للتنمية إلى عملية السلام الجارية. يضاف إلى ذلك أنها ليست لتحل محل نشاطات أخرى ومبادرات تهدف إلى تعزيز الحوار والتعاون بين الجانبين.

---

[17]- Notice that the so-called "region" included Israel as well as ESM Arab countries. It intersects with the MENA region as defined by the World Bank and for the proposals for a Mid-Eastern regional integration schemes.

[18]- Similar to PHARE, Poland & Hungary, Aid for Economic Restructuring, with became Program of Community aid for Central and East European countries, and to TACIS, program for technical assistance for the new independent States & Mongolia..

[19]- See Cannes European Council: *Extract from the presidency Conclusions.* Cannes 26- 27 June 1995. (SN 211/95, Part B) p. 15.It may be mentioned that some members of the EU like France were inclined to strengthen the cooperation with the south. while others like Germany gave more weight to openness towards the east.

٨ ـــ ٨ ـــ وأشار المجلس الأوربي في اجتماعه في "كان" في الورقة الخاصة بمؤتمر برشلونة إلى أن المؤتمر يسعى إلى شراكة شاملة مرتكزة على تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، الأمر الذي يشكل عنصرا أساسيا في العلاقات بين أوربا وجيرانها في شرق وجنوب المتوسط. وعلى هذا فإن الشراكة المزمعة ستضم ثلاثة عناصر رئيسية:

• ناحية سياسية وأمنية تتصل بمبادئ السياسة الداخلية والدولية بما فيها احترام الحريات الأساسية وإقامة حكم القانون وتنظيم العلاقات بين الدول على أساس مبادئ مقبولة من الجميع ومؤدية إلى الاستقرار، ويجب أن يؤخذ في الحسبان المعالم الثقافية المحددة في المنطقة.

• ناحية اقتصادية ومالية تعتبر مساعدة لبناء منطقة ازدهار مشترك مرتكز على حرية التجارة. وهذا ويضم ثلاثة أنماط من العمل:

ـــ التفاوض لترتيبات منطقة تجارة حرة ذات طبيعة متبادلة مع كل بلد ولمنطقة البحر المتوسط تغطي نواحي تتخطى مجرد التجارة بالسلع؛

ـــ التعاون في حقول التنمية الاقتصادية والحوار والبنى التحتية، مع ملاحظة أن المساعدة لبلدان شرق وجنوب المتوسط ليست بديلاً عن إنجازاتها التنموية الخاصة؛

ـــ زيادة المساعدة المالية لدعم التعديلات الضرورية التي ستتخذها بلدان تراعي أهمية المساعدة في حشد الموارد المحلية مع التركيز على استثمارات القطاع الخاص.

• ناحية اجتماعية وإنسانية تهدف إلى تشجيع التبادلات بين المجتمعات المدنية والتعاون اللامركزي في التعليم والتدريب والشباب والثقافة ووسائط الإعلام إلى جانب تعاون أكبر في أعمال ضد تهريب المخدرات والإرهاب والجريمة الدولية.

وحدد كذلك مخصصات الميزانية التي ستوضع خلال الفترة ١٩٩٥ ـــ ١٩٩٩ للتعاون المالي مع البلدان المتوسطية بمبلغ ٤٦٨٥ مليار ايكو.

مؤتمر برشلونة

٩ ـــ عقد مؤتمر برشلونة الوزاري الأوروبي ـــ المتوسطي في ٢٧ و١٩٩٥/١١/٢٨[٢٠] وتبنى الاتحاد الأوربي وشركاؤه المتوسطيون في نهاية الاجتماع إعلاناً قرروا فيه إقامة إطار عمل دائم ومتعدد الأطراف للعلاقات مرتكز على روح شراكة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص وقيم

---

[20]- Point 839 in, European Commission: *General Report of the European Union*, 1995. Brussels, Luxembourg, 1996.

والمعالم المميزة لكل المشاركين[٢١]. ويعتبر إطار العمل المتعدد الأطراف هذا نظيرا لتعزيز العلاقات الثنائية التي من المهم الحفاظ عليها مع التشديد على طبيعتها المحددة. واتبع الإعلان الخطوط المشار اليها في ورقة اجتماع المجلس الأوربي في كان، ودعا إلى:

• إقامة "شراكة سياسية وأمنية" كقاعدة "لمنطقة سلام واستقرار مشتركة"، مع إمكانية وضع ميثاق أوربي – متوسطي على المدى الطويل بإقامة "منطقة سلام واستقرار في البحر المتوسط".

• إقامة "شراكة اقتصادية ومالية تأخذ في الحسبان الدرجات المختلفة للتنمية كقاعدة "لمنطقة ازدهار مشترك".

• إقامة "شراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية" مرتكزة على "تنمية الموارد البشرية وتعزيز التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية.

١٠ ــ وعرف القسم المتعلق بالشراكة الاقتصادية والمالية الأهداف البعيدة المدى كما يلي:

(أ) الإسراع في الخطى نحو تنمية اجتماعية – اقتصادية متينة؛

(ب) تحسين الأحوال المعيشية للسكان وزيادة معدل التوظيف وخفض الفجوة في التنمية في المنطقة الأوروبية ــ متوسطية؛

(ج) تشجيع التعاون والدمج الإقليمي. وكان هنالك أيضا ذكر منفصل لمشكلة الديون، حيث اتفق على مواصلة الحوار لتحقيق تقدم. واتبعت محتويات هذه الشراكة البرنامج الثلاثي الذي تبناه اجتماع كان للمجلس الأوربي:

١ ــ التقدم في إنشاء منطقة تجارة حرة، على أن يكون العام ٢٠١٠ التاريخ المستهدف لإكمالها وأن تنشئ عن طريق اتفاقيات ثنائية. وسيجري إلغاء حواجز التعرفة وعدم التعرفة على التجارة في المنتوجات المصنعة تدريجيا حسب جداول زمنية يجري التفاوض عليها مع كل شريك في الاتحاد الأوربي؛ سيجري تحرير التجارة في المنتوجات الزراعية تدريجيا عن طرق أفضليات وصول متبادلة بين الفرقاء؛ يجري تحرير التجارة في الخدمات بما في ذلك حق المؤسسة تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار اتفاقية الغاتس (GATS). وأعطي اهتمام خاص إلى نقل التكنولوجيا.

٢ــ تعاون اقتصادي ملائم وعمل متناسق في المناطق ذات الصلة، مع مراعاة أن التعاون الإقليمي الطوعي هو عامل رئيسي في تعزيز إقامة منطقة تجارة حرة. وبرنامج العمل المرفق قسم التعاون الاقتصادي إلى قطاعات، مفصلة الأعمال التي يترتب اتخاذها في الزراعة والصناعة والنقل والطاقة والتكنولوجيا والاتصالات اللاسلكية والمعلوماتية، والتخطيط الإقليمي، والسياحة، والبيئة، والعلم والتكنولوجيا، والمياه، ومصائد الأسماك، والاستثمار. وشدد القسم الخاص بالصناعة على

---

[21]- For the full text of the Declaration see, Europa site: "Barcelona adopted at the Euro-Mediterranean Conference". Final version 2 rev. 1,27,28/11/1995, See also EC: *Bulletin of the European Communities*, no.11, 1995

دور القطاع الخاص وعلى تحديث وإعادة هيكلة المشاريع القائمة والتعاون بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة واستخدام المعايير الأوربية أو الدولية. وورد ذكر خلق فرص العمل بالنسبة إلى الصناعة ولكن ليس إلى الزراعة، حيث التركيز كان على تحسين قدرات الإنتاج. وغطى الجزء الأخير القطاعات الاجتماعية وشملت كذلك فصولا من الهجرة والهجرة غير المشروعة.

٣ ــ زيادة جوهرية في مساعدة الاتحاد الأوربي المالية لشركائه تقدر بمبلغ ٤٦٨٥ مليون إيكو تقتطع من ميزانية المجموعة الأوربية للأعوام ١٩٩٥ــ١٩٩٩، إلى جانب مزيد من القروض من بنك الاستثمار الأوربي ومساعدات ثنائية.

وشدد الإعلان على أهمية الادخارات الداخلية والاستثمار الخارجي المباشر في تعزيز تشكيل رأس المال، داعما بذلك نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والصادرات. وأشار إلى ضرورة اتخاذ إجراءات ضرورية لتشجيع المشاريع في الدخول في اتفاقات مع بعضها البعض وتطبيق برامج دعم فنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. واتفق كذلك على أن تطبيق الإعلان ستجري مراقبته عن طريق اجتماعات دورية وخاصة لوزراء الخارجية، وتبنى البرلمان الأوربي في ١٩٩٥/١٢/١٤ قرارا حول مؤتمر برشلونة. ورحب اجتماع المجلس الأوربي في مدريد في ١٥ و١٩٩٥/١٢/١٦ بإعلان برشلونة الذي اعتبره بداية ارتباط أورو ــ متوسطي عريض جديد.

١١ــ هنالك عدد من الملاحظات ذات الصلة بأسس الإعلان، وبالتحديد مفهوم الشراكة وغيرها تتصل بمحتويات الإعلان:

• إن الحديث عن تعاون إقليمي متوسطي شيء ومحاولة بناء دمج إقليمي بين منطقة ومجموعة من بلدان متجانسة تقع حول حدودها الجنوبية شيء آخر. والمستوى المتعدد الأطراف والمستخدم في الإعلان لا يمكن تقويمه إلا بحوار بين منطقتين محددتين جيدا. وهذا يستدعي إحالتها إلى حوار عربي أوربي ــ جامع للبعد السياسي الذي رفضه سابقا الاتحاد الأوربي. والحدود الحالية لإطار العمل المتعدد الأطراف تغطي ٢٧ بلدا. ولكن بعض الشركاء مثل قبرص ومالطا سيبدلون قبعاتهم بمجرد انضمامهم إلى الاتحاد الأوربي. وستور صعوبة أقسى عندما تنضم بلدان أوربية أخرى إلى الاتحاد الأوربي ونجد الشركاء الصغار أنفسهم مرتبطين ببلدان ليس لهم أي رأي في اختيارها كشركاء. وستغير عندها بالتأكيد الكلفة والمناخ.

• من الواضح أن مفهوم ما يدعى "روح الشراكة" فضفاض. وهو يشير ضمنا في بعض النقاط إلى قلق الفرقاء المشترك تجاه مشاكل كل منهم، ولكنه في الأساس يؤكد التحول من مقاربة المعاملة الفضلى إلى مقاربة خذ وأعط. وإذا كانت الأولى قد أثبتت عدم القدرة على تلبية متطلبات تعزيز التجارة والاستثمار، فإن الثانية أقل احتمالا بأن تفعل ذلك، وهي في الواقع قد تشكل ضغطا أكبر على اقتصاديات بلدان شرق وجنوب المتوسط على الرغم من الموافقة على الأخذ بعين الاعتبار الميزات والقيم والمعالم المميزة الخاصة بكل من المشاركين. وتنتفي روح معنى التبادل: فهي تعطي

الحق للرأسمالي ورجل الأعمال للعمل في بلدان شرق وجنوب المتوسط بينما تمنع الحق المماثل للعمال في العمل على الجانب الآخر من البحر المتوسط.

• إن تعبير "الشراكة" ليس مجرد قرار أوربي، بل يجب أن يكون تقرير واقع. والأمر المهم للعرب ليس مجرد الدخول معا في منطقة تجارة حرة فيما بينهم، أو عن طريق أوروبا مرتبطين بذلك بمنطقة تجارة حرة أوسع، بل تحقيق تقدم أساسي في أحوالهم يمكن أن يجعل المساواة حقيقية ترتكز عليها الشراكة فيما بعد.

• بينما تعتبر منطقة التجارة الحرة عنصرا أساسيا ، على الرغم من احتمال عدم مساواة في الحصص سواء في المنافع أو التكاليف، فإنها بعيدة عن أن تشكل خطوة في عملية منتظمة للدمج (الإقليمي) حسب النظرية التقليدية (العاملة) التي تبنتها أوروبا في عملية الدمج. إنها لا تتماشى مع مفهوم السوق المشتركة، على الرغم من أنها تضم بعض عناصرها مثل حرية تحرك رأس المال وتنسيق السياسات. إلا انه ليس هناك في الوقت نفسه لمنطقة جديدة بوضع ميثاق بين كل الشركاء. وهذا نوع من دمج غير متوازن يفصل إقليمية جديدة لتناسب حاجات الاقتصاديات الأكثر تقدما[٢٢]. يضاف إلى ذلك أن هنالك حديثا كما رأينا أعلاه حول "إرساء منطقة جنوب المتوسط في الاقتصاد الأوربي ". وعلى الرغم من الحسنات التي يدعيها بعض الكتاب لعملية الإرساء[٢٣]، فإنها تفترض نوعا من هيمنة العضو الأكثر تقدما في الترتيب على الأعضاء الأضعف.

• يفترض مفهوم الشراكة حالة من اعتماد متبادل متساو. ولكن هذا يفترض التحقيق المسبق لاعتماد متبادل على المستوى القومي، ومع بلدان على المستوى نفسه من التنمية. وادعاء الاعتماد المتبادل بين بلدان على مستويات مختلفة من التنمية كمويه لاعتماد يعتبر تقليديا أنه يدعو لبناء ترتيبات إقليمية حسب درجة القرب بين البلدان الأعضاء[٢٤]. والتعاون أكثر منه الدمج هو الوسيلة لجمع الأقاليم الأقرب.

• ذكر أن المشاركين سيتبعون سياسات مرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق، ودمج اقتصادياتهم مع الأخذ بعين الاعتبار حاجاتهم ومستويات تنميتهم على التوالي. وهذا يتضمن إعطاء أولوية إلى

---

[22]- For more about the comparison between traditional integration and neo-regionalism, see our previous works, quoted in Note (1) before. For another point of view see, Robert Z. Lawrence: *Preferential Trading Arrangements, the Traditional and the New.* ECES (Egyptian Center for Economic Studies), Working paper No. 6, December 1996.

[23]- See for example, Francois, J. F.: *Anchoring Policy Reform: External Bindings and the Credibility of Reform.* Paper presented to the ECES Conference on How Can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU. Cairo, June 26-27, 1996.

[24]- Notice the big differences already indicated in the rate of dependence of each region on the other in their foreign trade.

تعزيز وتنمية القطاع الخاص وإلى إقامة إطار عمل مؤسساتي وتنظيمي ملائم لاقتصاد السوق، مدعوم ببرنامج يهدف إلى تلطيف النتائج الاجتماعية السلبية الناتجة. وهذا يعني أنه على الرغم من الادعاء بأن المشاركين أحرار في اختيار نظامهم السياسي والسوسيو ـ ثقافي والاقتصادي والقضائي فإن هناك عبئا ثقيلا تفرضه المبادئ المتبناة من البلدان الأوربية على الرغم من الأدلة الحديثة بأنها تعطي نتائج عكسية للبلدان النامية، بدعا بما يدعى "النمور الآسيوية". وبدلا من الدفاع عن نماذج اقتصادية مشكوك فيها ومحاولة تصحيح "النتائج الاجتماعية السلبية الناتجة"، فالحاجة تدعو إلى تبني أنظمة أكثر ملاءمة تأخذ في الاعتبار حاجات كل من التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وعلى البلدان في الجنوب ان تكون حرة في اختيار الطريق "الثالث" الخاص بها، ولنسميه "الطريق الرابع". وجدير بالذكر أن المساعدة الراهنة التي توفرها البروتوكولات موجهة بشكل رئيسي نحو المساعدة في إعادة هيكلة اقتصادية على الخطوط المفروضة في المؤسسات الدولية وليس بالضرورة مع ما يتمشى مع حاجات التنمية.

• أثبتت محاولة نقل ميزات ثقافية معينة من مجتمعات غربية عدم جدواها. وقد اعترف بهذا في الآونة الأخيرة الاتحاد الأوربي نفسه عندما شكل سياسته الاجتماعية الجديدة[٢٥]، وبخاصة بالإشارة إلى مبادئ الحشد والمرونة السائدة في النموذج الأمريكي الشمالي، بينما أظهر نموذج شرق آسيا إمكانية تحقيق معدلات مماثلة من التقدم في مؤسسات ثقافية ومؤسساتية مختلفة. وتعتبر المقترحات للتعاون في مناطق العلم والتربية والشباب والمجتمع المدني مساعدة من البلدان المتقدمة إلى الأقل تقدما حاملة ضمنا لإعادة تكييف مؤسساتها الثقافية. وتتلازم هذه بإخضاع ما يوصف بالشركاء إلى المعايير والمواصفات الأوروبية. ومن النتائج الجانبية لهذا السلوك تغذية تحركات الهجرة بدوافع ثقافية بينما تصب في الوقت نفسه الزيت على آراء متطرفة ثائرة ضد ما تعتبره هيمنة ثقافية.

• على الرغم من القيمة الكبيرة التي قد تنسب إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فإن الدعوة إلى تبادل المعلومات حول هذه الأمور تفتح الطريق أمام إخضاع العلاقات المتبادلة بما فيها الأحوال الدقيقة للتعاون الاقتصادي إلى تفسيرات غامضة نوعا ما لحقوق الإنسان، واستخدام الادعاء بانتهاكها كذريعة لوقف تطبيق التزامات اقتصادية. ومفهوم حقوق الإنسان في الواقع يجب ألا يفسر بالطريقة الشمالية لحقوق الفرد ضد الدولة. وهي يجب أن تشمل حقوق الأوطان بما في ذلك حق التنمية والتعامل بحرية بإجراءات مفروضة من الشمال أثناء متابعتها نشاطاتها التنموية وبحثها عن حلول لمشاكلها المحددة.

• كذلك لا معنى هناك في تجريم التمييز على أساس العرق بينما يسمح لإسرائيل بممارسة هذا التمييز واستخدامه كأساس لمواطنتها عبر العالم كله.

---

[25]- See p. 26 of, CCE: *Livre Vert sur La Politique Sociale Européenne; Options pour L'Union.* Luxembourg,1993.

• يجب أن يطبق بدقة الادعاء بأن الفرقاء يواصلون السعي بالتضامن وبالفعل، لإقامة منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية وأنظمتها الحاملة للأسلحة والتحقق من ذلك بفعالية. ولا دليل هناك حتى الآن على حمل إسرائيل على التخلص من ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل، في وقت تستخدم فيه الأسلحة الدفاعية التي يملكها العراق كمبرر لتدمير ذلك البلد وبنيته التحتية وهيكله الاقتصادية وشعبه كله بدءا بالأطفال. وهذه إشارة سيئة للتفسير الدقيق والمنصف والتطبيق الصحيح للعبارات الواردة في البيان.

• إعطاء الأهمية لمطالب السلام وقبول التعايش بينما يجب أن تعطى الأولوية إلى الأولويات العربية للتنمية والسيادة على أراضيها وللسلام العادل.

• تظهر التجربة أنه في الوقت الذي يجب فيه وقف الهجرة التي توصف بغير المشروعة يمنح اللجوء إلى عناصر متطرفة والاحترام المدعى لحرية التعبير يجوز لحماية هجمات على أنظمة القيم والثقافات للشركاء المزعومين.

• بينما نرى أن من الحكمة المناداة بإعطاء أهمية كافية لمصالحة التنمية الاقتصادية مع الحماية البيئية فإن البلدان الأكثر تقدما تستخدم في العادة تفسيراتها الخاصة بحماية البيئة كوسيلة لحماية اقتصادياتها ضد منافع تملكها البلدان الأقل تقدما. يضاف إلى ذلك أن قدرا كبيرا من المخاطر البيئية في البلدان النامية ليست من عوامل طبيعية محلية فحسب، بل ناجمة كذلك عن ممارسات في البلدان الأكثر تقدما.

• هنالك افتراض بان الأنماط المقترحة من اتفاقيات الارتباط هي الشيء الصحيح لكل من أهداف الشمال في الاستقرار والجنوب في التنمية. وأحد العناصر الرئيسية للاستقرار الحد من هجرة الجنوب نحو الشمال، وحاجات التنمية في بلدان شرق وجنوب المتوسط ليست هذه بالطريقة الأفضل لتلبيتها، وهنالك شك في الوقت نفسه في أن ينجح النمط الناجم من النمو، إن كان هنالك من نمو، في مكافحة البطالة ومن ثم الهجرة. ونمط التنمية الذي تحتاج إليه البلدان في الجنوب هو ذلك المرتكز على اعتماد جماعي على النفس مدعوم بالتعليم والتعاون في بناء البحث والتكنولوجيا بدلا من الاعتماد على محازفات لعوامل خارجية غير محسوبة مثل الصادرات ورأس المال الأجنبي ونقل التكنولوجيا. ويمكن ملاحظة أن العوامل الخارجية مثل تغيرات النفط والأعمال الحربية والاضطرابات الدولية في أنظمة النقد والاقتصاد العالمية، لعبت دورا أكثر أهمية من المعاملة الفضلى المقدمة من المجموعة الأوربية إلى بلدان شرق وجنوب المتوسط.

• بينما هنالك حاجة لدعم الدور الواجب على المجتمع المدني القيام به في المنطقة العربية، فإن هذا الأمر يجب ألا يستخدم كوسيلة للتغلغل في المجتمعات العربية وتشويه الأولويات وخلق الاحتكاكات بين وحدات المجتمع المدني، وبينها وبين دولها. وكذلك يجب ألا يكون التعاون بين السلطات المحلية ودعم التخطيط الإقليمي وسيلة لنشر الأسلوب الأوروبي في اللامركزية. ومثل هذا التعاون يفترض

مسبقا النضج في جماعات فطرية. وأحكام رؤى مرتكزة على الثقافات الخاصة. والأمر نفسه ينطبق على الاجتماعات المقترحة بين الشباب وهم الفريق الأكثر ديناميكية في الهجرة.

• من الصحيح أن النمو السكاني العالمي يعتبر مشكلة، ولكن موقف البلدان الأوروبية في مؤتمر السكان في القاهرة بدا وكأنه يتجاهل قضية التنمية في الجنوب. فهناك حاجة لإضفاء اهتمام على هذه القضية في اتفاقية على مستوى إقليمي.

• والمقاربة كلها تثير قضية التجمع الإقليمي الأمثل، سواء في ما يتعلق بحجم حدود المنطقة (وهذا ينطبق على أوروبا نفسها)، وعمق الدمج ومضامينه على التقارب الثقافي والتلاحم الاجتماعي، والأدوات الواجب استخدامها ومراحل عملية الدمج الإقليمي وطبيعة نشاطات التعاون الأولية الواجب اتخاذها إلى جانب إطار العمل المؤسساتي وتطويره مع الزمن.

اتفاقيات الجيل الجديد

١٢ــ الأمثلة على اتفاقيات الجيل الجديد المتشابهة والمرتكزة على الشراكة يمكن إعطاؤها من أولى هذه الاتفاقيات ألا وهي الاتفاقية التونسية. ومن اتفاقية لا تزال قيد التفاوض وهي الاتفاقية المصرية حيثما كان هنالك اختلاف. ووثيقة الاتفاقية التونسية تدعى "اتفاقية أورو ـ المتوسطية تقيم ارتباطا بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة، وجمهورية تونس من الجهة الأخرى"[٢٦]. وصدر قرار بمجلس المجموعة ومفوضيها على هذه الاتفاقية وملحقاتها وبروتوكولاتها وبياناتها في ١٩٩٨/١/٢٦[٢٧].

وتقول المقدمة إن المجموعة ودولها الأعضاء وتونس ترغب في تعزيز روابطها وإقامة علاقات دائمة مرتكزة على التبادلية والشراكة والتنمية المشتركة. وذكرت إشارة إلى التطورات السياسية والاقتصادية الأخيرة في كل من أوروبا وتونس وإلى التقدم الملموس الذي حققته تونس ومشجعها نحو تحقيق أهداف الدمج الكامل للاقتصاد التونسي في الاقتصاد العالمي ومساهمتها في أسرة البلدان الديمقراطية؛ وأهمية العلاقات في محتوى أورو – متوسطي شامل، وهدف الدمج بين بلدان المغرب. وسيقام حوار سياسي منتظم وسيجري دعم التعاون بحوار منتظم حول قضايا اقتصادية واجتماعية وثقافية. مع الأخذ بالاعتبار التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المجموعة وتونس.

تتحدث المادة الأولى عن إقامة ارتباط بين المجموعة والدول الأعضاء فيها من جهة وبين تونس من الجهة الأخرى. وأهدافها هي:

• توفير إطار عمل ملائم لحوار سياسي بين الطرفين.

---

[26]- See Europa Site: *Document 298A0330(01) – 27/07/1998.*

[27]- See Europa Site: *Document 398D0238 – 27/07/1998. See also, EU: Official journal NO. L 097, 30/31/1998 P. 0001-0001.*

• إقامة أحوال لتحرير تدريجي للتجارة في السلع والخدمات ورأس المال.

• تشجيع التنمية والازدهار في تونس وشعبها عبر الحوار والتعاون لتعزيز التجارة وتوسيع علاقات اقتصادية واجتماعية متناغمة بين الطرفين.

• تشجيع دمج بلدان المغرب بتعزيز التجارة والتعاون بين تونس وبلدان المنطقة الأخرى[٢٨].

• تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي.

وتضيف الاتفاقية المصرية بدلا من التحدث عن دمج المغرب:

• تشجيع التعاون الإقليمي مع النظر إلى تمتين التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

وتكرر المادة الثانية ما أعرب عنه في بيان اجتماع "كان" ومؤتمر برشلونة وتقول:"إن العلاقات بين الطرفين وكذلك كل بنود الاتفاقية نفسها ستكون مرتكزة على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية التي تسترشد بها سياساتها المحلية والدولية وتشكل عنصرا أساسيا في الاتفاقية". وهذا يعكس التشديد على حقوق الإنسان المذكورة أعلاه.

يتعلق العنوان الأول بالحوار السياسي الواجب أن يساعد في بناء روابط دائمة من التضامن بين الشركاء مساهما بذلك في ازدهار واستقرارا من المنطقة المتوسطية. وخالقا مناخا من التفاهم والتسامح بين الثقافات. ونعيد إلى الذاكرة ملاحظاتنا السابقة المتعلقة بصواب إدخال مثل هذه الفترات في اتفاقية تهدف بشكل رئيسي إلى إقامة منطقة تجارة حرة والإصرار على ضم البعد السياسي الذي رفضته أوروبا باستمرار من قبل في الحوار العربي الأوروبي. ويمكن ان نضيف ان الصياغة الواسعة المستعملة حملت مصر على اقتراح إضافة أن هذا الأمر يجب "ألا يتناقض مع التزامات الطرف الآخر".

التعاون في الأمور الاجتماعية والثقافية يتناوله بالتفصيل العنوان المؤلف من أربعة فصول: الأول عن "العمال"، والثاني عن "حوار في أمور اجتماعية"، والثالث عن "تعاون في الحقل الاجتماعي"، والرابع "تعاون في الأمور الثقافية". والعنوان الأخير يتناول "بنود مؤسساتية وعامة ونهائية".

١٣ــ تتعلق أربعة عناوين من (الثاني) إلى(الخامس) بالبعد الاقتصادي. الأول حول "حرية تنقل السلع"، والثاني يتصل "بحق المؤسسة والخدمات"، والثالث "بالمدفوعات ورأس المال والمنافسة وبنود اقتصادية اخرى"، والرابع يتعلق "بالتعاون الاقتصادي". وقد وزع إلى أقسام . بينما التعاون المالي ملخص في عنوان منفصل (VII) وتعود ستة ملاحق إلى مفردات السلع المذكورة في النص، الملحق (V) يتناول الالتزامات التونسية في ما يتعلق بالملكية الفكرية والصناعية والتجارية. وتحدد

---

[28]- However, some writers expect that the vertical integration, EU-ESM, is likely to dominate the much weaker horizontal south-south integration. See, e.g., Bachir Hamdouch: *Perspectives d'Une Zone de Libre-Echange entre le Maroc et l'Union Européene.* Working Paper 9619 of the Economic Research Forum, Cairo, 1996.

ثلاثة بروتوكولات ترتيبات للواردات من كل من الطرفين للمنتوجات الزراعية والسمكية الناشئة في الطرف الآخر، بينما يتألف البروتوكول الرابع من سبعة عناوين تعرف مفهوم تصنيف منشأ السلع ووسائل التعاون الإداري. وتبع ذلك عدد من البيانات بينها واحد عن حماية المصالح التونسية.

١٤ – في ما يتعلق بالمنتوجات الصناعية لن تفرض أية رسوم جمركية جديدة على الواردات أو رسوم لها تأثير مماثل في التجارة بين المجموعة وتونس. والمنتوجات التونسية المنشأ سيتم توريدها إلى المجموعة معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل ومن دون قيود كمية أو إجراءات لها أثر مماثل. وبالنسبة إلى واردات سلع تونسية المنشأ مذكورة في الملحق رقم (١) قد يفرض الاتحاد الأوربي نسبا على العنصر الزراعي تعكس الاختلافات بين السعر في سوق المجموعة للمنتوجات الزراعية المعتبر انها تستخدم في إنتاج مثل هذه السلع وسعر الواردات من بلدان ثالثة حيث السعر الكلي للمنتوجات الأساسية المذكورة أعلى في المجموعة. وهذا يتحاشى بوضوح أي فائدة تنافسية لتونس (ولمصر كذلك).

وقسمت التنازلات المعطاة من تونس لحرية دخول المنتوجات الصناعية الأوربية المنشأ إلى أربع فئات. المنتوجات المعتبرة غير حساسة وغير مذكورة في الملاحق (٣) إلى (٦) (رأس المال بشكل أساسي والسلع الوسيطة) يجب أن تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم التي لها تأثير مماثل عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.(المادة ١٠١١). الرسوم على مجموعة ثانية (مذكورة في الملحق (٣)) تعتبر شبه حساسة وسيجري تخفيضها بنسبة ١٥% من الرسوم الأساسية عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ومن ثم بنسب مماثلة سنويا للسنوات الأربع التالية، على أن يتبع ذلك إلغاء الخمس والعشرين بالمائة الباقية في العام الخامس. أما بالنسبة إلى المنتوجات الأكثر حساسية فإن خطوات التخفيض تبدأ عند وضع الاتفاقية موضع التنفيذ، ثم يستمر التخفيض سنويا بمعدل ٨% حتى يكتمل في العام الثاني عشر (الملحق (٤)). وبالنسبة إلى قائمة أخرى (الملحق (٥)) يبدأ تخفيض الرسوم بنسبة ٢٢% بعد العام الرابع على أن يتبع ذلك تخفيض بنسبة ١١% سنويا حتى يكتمل الإلغاء على مدى ١٢ عاما. وهناك لائحة بمنتوجات حتى أكثر حساسية (الملحق (٦)) يجب إعادة درسها من قبل مجلس الارتباط بعد أربع سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. وتحدد المادة ١٤ استثناءات معينة للقواعد المذكورة أعلاه للصناعات الناشئة أو قطاعات معينة تجري فيها إعادة هيكلة أو تواجه صعوبات جدية وخاصة حيث تسبب هذه المصاعب مشاكل اجتماعية رئيسية.

١٥ – قضية المنتوجات الزراعية اكثر تعقيدا وأثبتت أنها عقبة مربكة في وجه المفاوضات حول الاتفاقية المصرية أدت إلى تطويل أمدها. وتعرف البروتوكولات (١–٣) شروط واردات المنتوجات الزراعية لكل طرف في الآخر ومنتوجات مصائد الأسماك ذات المنشأ التونسي. والتنازلات هنا محدودة ومقتصرة على لوائح بمنتوجات مختارة يجري إخضاعها لإعفاءات تدريجية بما في ذلك حدود هذه الإعفاءات وتوقيتها. وأتاحت مراجعات نصف فصلية تبدأ في العام ٢٠٠٠ إعادة النظر في

إجراءات الإعفاءات التي ستطبق اعتبارا من ٢٠٠١/١/١. وكانت المفاوضات خلال جولة أورغواي في الواقع قد سلطت الأضواء على مصاعب ناجمة عن نظام C A P الاتحاد الأوربي على الرغم من محاولات متتالية حتى الآن لتصحيحها. وفسر موقف مماثل فيما يتعلق باتفاق مع بولندا كدليل على تفضيل العمال البولنديين على المنتوجات البولندية أي دعوة صريحة للهجرة. وقد يكون الـ C A P " أهم سياسة تجارية تحفز على الهجرة – ليس بالتعميم بل بتأثيرها"[٢٩] وإذا كان الدافع الرئيسي للأوربيين للإبقاء على نظام C A P للعقد هو ضمان حصة عادلة لجاليتها الزراعية التي تكاد لا تشكل ٥% من سكانها، فيجب أن يكون هنالك اعتراف بعواقب الوزن الأكثر ثقلا الذي تحمله الزراعة في اقتصاديات شرق وجنوب المتوسط. ولا يتحقق تبادل متساو في المنافع بإعطاء منفعة كلية للاتحاد الأوربي في المنتوجات الصناعية التي له فيها تقدم منافس وحجب منفعة مماثلة في الزراعة عن بلدان شرق وجنوب المتوسط. وتوسع الاتحاد الأوربي شرقا سيزيد الوضع تعقيدا كما أثبتت حالة البرتغال وإسبانيا. وجدير بالذكر أن صادرات شرق وجنوب المتوسط الزراعية هي أقل من ١% بالمائة من مجمل صادراتها.

١٦ – الرسم الأساسي هو ذلك المطبق في ١٩٩٥/١/١، أو أية رسوم أدنى مقررة في ما بعد. وهذا قد يحرم تونس من رفع هذه النسب نتيجة لإلغاء إعفاءات على التعرفة سمحت بها العامات في عام ١٩٩٤. ويمكن ملاحظة أن الصادرات الصناعية كانت معفاة في الاتفاقية السابقة. والتضاربات في الأعباء واضح. فتعرفات الاتحاد الأوربي أدنى كثيرا من تلك المطبقة في تونس. وخفض بنسبة ١٠% (أو أكثر كما يطالب عادة صندوق النقد الدولي) سيعطي كل الصادرات التونسية في الواقع، وليس فقط ذات المنشأ التونسي، امتيازات أكثر من تلك التي توفرها الاتفاقية. وتونس وبلدان شرق وجنوب المتوسط مجبرة على الامتناع عن فرض رسوم أعلى وما تدره من إيرادات في وقت تنهمك في برامج استقرارية. يضاف إلى ذلك أن الطابع المعين بوضع المنتوجات الصناعية في أربعة أقسام مع تحرير سابق للسلع الوسيطة قد يخفض المعدل الفعلي لحماية المنتوجات المستخرجة من ذلك. ولكنها في الوقت نفسه قد تخلق تحولا تجاريا نتيجة لزيادة منافسة مدخلات مستوردة من الاتحاد الأوربي أكثر من موردين أكثر كفاءة من خارج الاتحاد (من بلدان عربية وبلدان نامية أخرى أو حتى الولايات المتحدة أو اليابان). وهذا مضاف إلى الطريقة المعبر فيها عن قواعد المنشأ قد يورط بلدان شرق وجنوب المتوسط في نشاطات إنتاج أقل ملاءمة من تلك المرتكزة على مصادر مختلفة. وتعريف المنشأ بلغة العمليات المعترف بها في النظام المتحانس سيعطي الطرف الأكثر تصنيعا (الاتحاد الأوربي) حق تقرير العمليات الواجب اتخاذها في البلد المتوسطي المعني.

---

[29]. See p. 6 of, Böhning, W. R. and M.-L Schlotser-Parades (eds): *Aid in place of Migration*. A WEP study. International Labour Office, Geneva,.

ويثير هذا قضية مراكمة للمنشأ فيما بين شركاء شرق وجنوب المتوسط وإمكانية إقامة منطقة تجارة حرة عربية يجري بناؤها منذ العام الماضي. ومثل هذه المنطقة تضم إلى جانب آخرين البلدان العربية المتوسطية. وهنالك مكان لجعل بيان المجموعة العائد إلى المادة (٢٩) من الاتفاقية فاعلا وهو البيان الذي يذكر رغبة المجموعة في اعتبار مراكمة للمنشأ في تجارة تونس مع مثل هذه البلدان إذا عقدت تونس اتفاقيات معها بهدف إقامة تجارة حرة. ويجب أن يمتد هذا ليشمل اتفاقيات مع بلدان وراء منطقة شرق وجنوب المتوسط. إلا أن مثل هذا التراكم في الوقت نفسه سيكون قليل القيمة إذا لم يصحبه تنمية قطاعات في المنتوجات الوسيطة لا تلقى حتى الآن كبير اهتمام، ويحتمل أن تواجه منافسة أقوى من الاتحاد الأوربي نتيجة لنموذج معين من الإعفاءات وافقت عليه تونس (والمرجح أن يوافق عليه شركاء شرق وجنوب المتوسط الآخرون).

١٧ – العنوان I ٧ من البرتوكول الرابع حول قواعد ثبات المنشأ يشير إلى شهادة نقل " E U R. I " يستخدمها الاتحاد الأوربي. وهذا ليس المكان الوحيد فقط الذي ينتقل ممارسات الاتحاد الأوربي إلى شركائه. والأهم من ذلك الأنظمة المعرفة بالفصل الثاني من العنوان ١٧ عن " التنافس وبنود اقتصادية أخرى" الأفعال بتعهدات أو عبر مساعدة رسمية تؤدي إلى الحد من المنافسة أو إساءة استخدام مركز مهيمن (مفهوم معرف باتفاقية روما) "سيجري تقييمها على أساس المعايير الناجمة عن تطبيق قواعد المواد (٨٥ و٨٦ و٩٢) من المعاهدة المنشئة للمجموعة الأوربية، وفي حالة المنتوجات الواقعة ضمن نطاق الأسرة الأوربية للفحم والصلب وقواعد المادتين ٦٥ و٦٦ من المعاهدة المنشئة لتلك الأسرة والقواعد ذات الصلة بالمساعدة الحكومية، بما في ذلك التشريع الثانوي". وبما ان المعاهدتين المشار إليهما متوازنتان في هيكليتهما، فالإشارة إلى بعض موادهما في ما يتعلق باتفاق مع بلدان شرق وجنوب المتوسط سيسبب عدم توازن في الحقوق والواجبات[٣٠]. وكذلك فإن المواد المذكورة تعطي المفوضية الأوربية صلاحيات معينة مفهومة بالنسبة إلى الاتحاد الأوربي ولكن ليس لبلدان شرق وجنوب المتوسط. ومثال آخر على تقييد البلدان الأخيرة هو الملحق (٧) العائد إلى الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، الذي يرتب على تونس بحلول نهاية العام الرابع الدخول في عدد من مواثيق متعددة الأطراف مفصلة حسب الأحوال الأوروبية مع إمكانية توسيع القائمة في ما بعد. ويمكن أن تضيف إلى هذا الدعوة في برنامج العمل لإعلان برشلونة إلى " تعزيز ارتباط البلدان المتوسطية مع المعاهدة حول ميثاق الطاقة الأوروبي"، دون اعتبار لاختلاف المصالح.

---

[30]- However, some writers attribute to the harmonization of regulatory procedures the advantage of reducing transaction costs associated with trade improving the investment climate. See, e.g., Bernard Hoekman and Simon Djankov: *Towards a Free Trade Agreement with the European Union, Issues and Policy Options for Egypt*. ECES, Cairo, Working Paper No. 10, March 1997

١٨ – تناول عدد من الدراسات تأثير مثل هذه الاتفاقيات على اقتصاديات وقطاعات بلدان شرق وجنوب المتوسط. والتقييمات العامة ترتكز عادة على مقارنة توازن عام تقديري مستقر، يقارن النتائج مع تحرير التجارة وبدونه. وتحدد القيمة لاثنتان من الافتراضات، الأولى هي أن المقارنات مرتكزة على التوظيف الكامل السابق للموارد. وهذا بعيد من الصحة، وبخاصة في ما يتعلق بالعمالة (طالما أنها تسعى إلى الهجرة) في بلدان نسبة البطالة المكشوفة فيها ٥% وقدر ملموس من البطالة المقنعة. والثانية افتراض تحرك المواد المفترض في بعض نسخ هذه النماذج وعدم تحركها في نماذج أخرى، من دون اعتبار واضح لنفقات أي منهما. والنتائج غير مشجعة حتى مع مواطن ضعفها. وبالنسبة إلى تونس وجد أن النتائج الصافية تتراوح بين آثار سلبية صغيرة وآثار إيجابية صغيرة. وتوصلت إحدى الدراسات[٣١] إلى أن: " قد لا تكسب تونس قدرا كبيرا بالمعنى الاقتصادي من الدخول في منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي والآثار التحويلية للتجارة من مثل هذه التخفيضات التمييزية من المحتمل أن تكون مؤذية، وبخاصة في المدى القصير. يضاف إلى ذلك أن منطقة التجارة الحرة لا يبدو محتملا أن تولد في حد ذاتها تدفقا لرأس المال في تونس يزيد ماديا الرفاه التونسي". وجدير بالذكر أن التحرير الجزئي للتجارة العالمية أثبت فائدته إلى الاقتصاديات الأكثر تقدما بينما الأمر مشكوك في فائدته للأقل تقدما، وآثار الاحتراف الخلفي للتحرير الإقليمي أو العالمي معروفة جدا، وقد تضم بعض النتائج المرغوب فيها مثل إغلاق قطاعات بأكملها تثبت عدم منافستها من دون حماية أو استثناء مؤسسات غير كفء حتى في قطاعات الفوائد المقارنة. وتتعلق آثار أخرى بالنفقات الإضافية، وبالذات إعادة هيكلة قطاعات قابلة للمنافسة، لتتمكن من الصمود أمام منافسة متزايدة والأثر النفعي الكلي هو توسيع المؤسسات والقطاعات التي تستكمل متطلبات الكفاءة للاستفادة من توسع السوق وانفتاح فرص التجارة. إلا انه من غير المحتمل كثيرا أن تعوض هذه الأخيرة من السابقات. وتجربة الترتيبات الإقليمية للبلدان النامية (شرق أفريقيا وأمريكا اللاتينية مثلا) تظهر تناقضات في مرحلة التنمية وكلفة المعاملات، وحتى مع مستويات تنمية أكثر قربا، فإنها ستعطي وزنا أكثر لآثار سلبية، وتجعل التعويضات المالية عديمة التأثير، وتجدر ملاحظة أن حصة كل من بلدان شرق وجنوب المتوسط من المساعدة المالية هي ٨٠ مليون إيكو سنويا. وما يدعى بفوائد الرفاه للمستهلك كنتيجة لمنتوجات أوربية مستوردة أرخص ، يحتمل أن ترجح عليها كفة هذا خيال اسمية أدنى نتيجة تدهور النشاطات. وأشارت دراسة للاقتصاد التونسي أن متطلبات

[31]- See, Brown, Drusilla, K., Alan V. Deardorf, and Robert M. Stern: *Some Economic Effects of the Free Trade Agreement Between Tunisia and the EU.* Paper presented to the ECES Conference, 1996, mentioned before. However two IBRDstudies expected net gains of 1.7% for Tunisia and of 1.5% to Morocco. See, Rutherford, Thomas F., &David Tarr: *Moocco's free trade agreement with the European Community, a quantitative assessment.* Policy Research Working Paper 1173, World Bank, 1993. For the same authors: The free trade agreement between Tunisia and the European Union. World Bank, 1995.

سمية أدنى نتيجة تدهور النشاطات. وأشارت دراسة للاقتصاد التونسي أن متطلبات إعادة الهيكلة ثقيلة. ويتوقع أن تواجه قطاعات تكسب حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي الصناعي التونسي تهديد التوقف عن العمل، وعلى قطاعات توفر ثلثا آخر من إجمالي الناتج الوطني أن تقوم بتغييرات هيكلية حتى تظل منافسة[٣٢]. وجرى تقدير آثار مماثلة في ما يتعلق بالمغرب[٣٣]، على الرغم من أن المغرب كان يسعى إلى دخول كامل في السوق الأوربية منذ ١٩٨٧ ويبنى استراتيجية الرسو الكامل في الاتحاد الأوربي[٣٤]، وهنالك ادعاءات بان الفرص للاستثمار الأجنبي محليا ستكون أفضل[٣٥]. إلا أنه مع متطلبات إعادة الهيكلة المذكورة أعلاه ستحتاج تونس، مثلا، زيادة في حصتها الحالية من الاستثمار الأجنبي محليا في التنمية البالغة ٢٧% من الاستثمار الخاص إلى ٤٠%، أو من ٠,٧% من إجمالي الناتج المحلي إلى ٨,٦% الأمر غير المحتمل على الأرجح[٣٦]. ويمكن التوقع في الحقيقة أن تعمل قاعدة العصا والدوليب عكسيا، وأحد عوامل الجذب الرئيسية هو تحسين الإنتاجية، وتوقع آراء أكثر تفاؤلا لتونس والمغرب أن التغييرات الإنتاجية ستكون عائدة إلى إعادة تحديد العوامل بين القطاعات أكثر من تعزيز الإنتاجية ضمن قطاعات محددة[٣٧]. وفي حالة مصر تعثر الجهود للمنافسة لتطبيق الإصلاح الاقتصادي ورفع درجة النوعية وخفض كلفة الخدمات ذات أهمية حاسمة[٣٨].

١٩ – تعتمد الآثار القطاعية على شروط معينة في كل شريك في شرق وجنوب المتوسط. ويلاحظ بالنسبة إلى صناعة مصر الرئيسية، وهي صناعات النسيج والألبسة الجاهزة، أن الآثار

---

[32]- Zaafran, Hafez: *The Free Trade Area and Foreign Investment. Analytical factors in the Euro-Tunisian Example.* pp. 263-72 in , *Arab Homeland and the alternative Integration Schemes*, 1997, op. Cit., especially p. 265 (in Arabic).

[33]- Mahgoub 1997, op. Cit., It may be mentioned, between parentheses, that desire by developed economies to reduce backwash effects were behind the MFA, presently phased away.

[34]- See Hamdouch, op. Cit., p. 19.

[35]- See for example, John Page and John Underwood: *Growth, the Maghreb and the European Union; Assessing the impact of free trade agreements on Tunisia and Morocco.* ECES, Working Paper No.7, December 1996.

[36]- See, Zaafran 1997, op. Cit., p. 268. Even if this takes place, its liabilities would be prohibitive.

[37]- See, Pack, Howard: "Technology gaps between industrial and developing countries; are there dividends for latecomers?" *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics.* World Bank, 1992.

[38]- See Hoekman & Djankov, 1997, op. Cit., p.28.

السلبية الداخلية تلعب دورا أكثر أهمية من الآثار الخارجية[39]. ويشتكي المنتجون المصريون، من الناحية الأخرى، من قواعد مقترحة للمنشأ لأنها ستثير عقبات أمام إمكانات الدمج العمودي في الصناعة[40]. وكمثال على التفاعل بين اتفاقيات الشراكة مع منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوربي هو قطاع الصيدلة. ومن المحتمل أن تحول هذه الاتفاقيات فوائد منافسة في مصر نحو الشركات المملوكة أجنبيا والمتخصصة في إنتاج مرتكز على البحث والتطوير وبعيدا عن شركات محلية خاصة وعامة. وسيكون هنالك ارتفاع في الأسعار ونقص في رفاه المستهلك[41]. ومع الارتفاع النفقات المحلية وارتفاع الأسعار تبعا لذلك وانخفاض أسعار الواردات من الاتحاد الأوربي في السوق المحلية، يترتب اتخاذ خطوات متعددة خلال فترات التدرج للإبقاء على الصناعة حية. وقد يلاحظ أن اتفاقيات الشراكة لا تشمل كثيرا عن طريق خدمات التحرير. والاتجاه حتى الآن هو قصر ذلك على ما تم إقراره بتطوير الغاتس[42].

خلاصات

٢٠ — هنالك حاجة للتأكيد على عدد من النقاط في هذه الخاتمة:

• إن مفهوم الشراكة ومحتوياته خيار أوربي. ولا حاجة لأهداف مثل السلام والأمن والازدهار والتعامل بالمثل وهيمنة نظام السوق الحرة والارتباط، التي قد تؤدي إلى دمج أعمق، أن تعكس تفسيرات أو أولويات عربية.

39- Hanaa Kheir El-din & Hida Ek-Sayed: "Potential Impact of a free trade agreement with the EU on Egyptian textile industry". Paper presented to the ECES (Egyptian Center for Economic Studies) Conference on *How Can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU*. Cairo, June 26-27, 1996.

40- Rasha A.Abdel-Hakeem: *The effects of the EU-Egyptian free trade agreement on the Egyptian textile and finished garments industries*. ECES, Cairo, Working Paper No.15, 1997. The head of the Egyptian federation of Industries, M. F.,Khamis called these rules " the shark". Business men in several industries voices warning against the terms of the proposed Agreement, e.g., in cereals processing, tanning and leather, food industries and engineering industries.

41- Arvind Subramanian and Mistafa Abdel-Latif: *The Egypt-EU partnership agreement and the Egyptian pharmaceutical sector*. ECES, Cairo, Working Paper No.11, March 1997.

42- Mohmoud Mohieldin: *The Egypt-EU partnership agreement and liberalization of Services*. ECES, Cairo, Working Paper No.9, February 1997

• وكذلك النموذج المقترح لا يتماشى مع نظريات الدمج المحافظة. ومنطقة تجارة حرة هي بالدقة شكل من الدمج الاقتصادي. والأبعاد الأخرى، وبخاصة السياسية والاجتماعية والثقافية، تعتمد بشكل كبير على إمكانات التلاحم الاجتماعي. ويجب أن يقوم تعايش وتفاهم متبادل بين المجتمعات الأوربية والعربية أكثر من التلاحم. واصطلاح "حوار" (المستخدم فعليا بالنسبة إلى أبعاد غير اقتصادية) يجب أن يوضع في إطاره الخاص. وهنا دعوة لحوار أوربي عربي كعمل منفصل عن الحدود الضيقة لمجرد إنجازات اندماجية.

• يطلب من بلدان شرق وجنوب المتوسط إعطاء مزيد من التنازلات بينما لا تحصل إلا على قليل أبعد مما عرضته اتفاقيات المعاملة الفضلى السابقة. ويزداد الوضع تعقيدا بالتنازلات غير المتعادلة والاختلافات في معاملة البلدان الزراعية.

• على قواعد المنشأ أن تعطي اهتماما كافيا للأحوال في بلدان شرق وجنوب المتوسط، ويجب التخلي عن ممارسات (غير مباشرة) ذات طبيعة وقائية، والمعاملة غير المتساوية لمنتجات ناشئة في كلا الطرفين، مثل حق فرض رسوم على العناصر الزراعية من منتجات مصنعة يجب إزالته إما بنقله أو بمنح حق مماثل لشركاء شرق وجنوب المتوسط لفرض الرسوم على العناصر الصناعية التي تكون أسعارها أدنى في أوروبا على أساس أنها المنطقة المقابلة لمنطقة الفوائد الزراعية.

• التحارب السابقة والتطلعات الحالية تجعل تشجيع الاستثمارات المحلية أو الأجنبية أمرا مشكوكا فيه. والكمية المطلوبة لإعادة الهيكلة، وبخاصة في الفترة الأولى، ضخمة، والمساعدة المالية المقترحة — على الرغم من زيادتها — لا تزال بعيدة من أن تفي بالغرض.

• تجربة البلدان النامية تنفي القول المأثور "التجارة هي آلة النمو" ويجب عمل الكثير في ناحية الإنتاج بما في ذلك تغييرات هيكلية لإعطاء فرص أكثر لتعزيز صناعات السلع الوسيطة في بلدان شرق وجنوب المتوسط، مع القدرات اللازمة لتصحيح البراعة الفنية (التقنية) ونمط الشراكة المزمع يعطي فرصا أكثر لهيمنة التقنيات الأوروبية غير المناسبة بالضرورة.

• يجب النظر في برامج مثل تلك التي قدمت للبرتغال بغية المساعدة في تحقيق مزيد من الدمج محليا وإقليميا (عربيا) كخطوة نحو دمج أوسع مع أوروبا وسائر العالم.

• هنالك حاجة أيضا لإعطاء مدى أعرض لتحرك العمالة ورأس المال لمجاراة ما يتطلبه المستوى المحلي للاستفادة من عمليات التحرير.

• الأمر الأساسي هو أن على العرب تصحيح استراتيجياتهم التنموية، وان هذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار جديا في اتفاقيات التعاون الخارجي. وعلى العرب أن يعطوا نفقات للمعاملات. ويجب ان يتعدى التعاون العلمي الإقليمي إسرائيل.

• يجب توفير فرص متساوية في الاتفاقيات، التي كما هي الآن تحابي الأكثر ديناميكية، أي الشريك الأقل حاجة نسبيا.

الجدول رقم (١) معدلات التجارة مع الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى إجمالي التجارة والتغطية التجارية بملايين الدولارات الأمريكية

سبعة بلدان عربية متوسطية				ستة بلدان (باستثناء الجزائر)			
٧٩ــ٨٢	٨٣ــ٨٦	٨٧ــ٩٠	٩١ــ٩٤	٧٩ــ٨٢	٨٣ــ٨٦	٨٧ــ٩٠	٩١ــ٩٤

معدلات التجارة مع الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى إجمالي التجارة (نسبة مئوية %)

الصادرات	٥١,٨	٥٧,٥	٥٧,٤	٦٠,٨	٥٢,٨	٤٤,٢	٤٩,٥	٥٥,٧
الواردات	٤٨,٦	٤٨,٤	٤٨,٩	٥٠,٢	٤٣,٩	٤٣,٤	٤٥,٩	٤٧,٣

معدل تغطية الواردات بالصادرات (نسبة مئوية %)

التجارة مع الاتحاد الأوروبي	٦٨,٥	٧٢,٠	٧٦,٣	٧٥,٨	٤٨,٠	٣٨,٩	٥٤,٠	٥٧,١
إجمالي التجارة	٦٤,٤	٦٠,٥	٦٥,٠	٦٢,٦	٣٩,٩	٣٨,١	٥٠,٠	٤٨,٥

المصدر: New Strategies for Development Co- operation, 1997

(الجدول رقم ٢) معدلات تجارة بلدان شرق وجنوب البحر المتوسط العربية بالنسبة إلى تجارة السوق الأوروبية، ١٩٧٩ــ١٩٩٤ (ملايين الدولارات الأمريكية)

	معدلات سبعة بلدان %				معدلات ستة بلدان %			
العرب	٧٩ــ٨٢	٨٣ــ٨٦	٨٧ــ٩٠	٩١ــ٩٤	٧٩ــ٨٢	٨٣ــ٨٦	٨٧ــ٩٠	٩١ــ٩٤
الصادرات	١,٩٠	١,٩٥	١,١٢	١,٢٦	٠,٨٥	٠,٦٧	٠,٥٦	٠,٧٣
الواردات	٢,٧٢	٢,٧٤	١,٤٨	١,٦٠	١,٧٣	١,٧٥	١,٠٥	١,٢٣

المصدر: New Strategies for Development Co- operation, 1997

(الجدول رقم ٣) تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى بلدان شرق وجنوب المتوسط
والنسب إلى إجمالي تدفق رأس المال الأجنبي وإجمالي الناتج المحلي.

النوع	المعدلات بملايين الدولارات الأمريكية				معدلات النمو السنوي %			المعدل الإجمالي
	٧٩—٨٢	٨٣—٨٦	٨٧—٩٠	٩١—٩٤	٨٣—٨٦	٨٧—٩٠	٩١—٩٤	
الدفعة للخارج	—١٨,٤	—١٨,٧	—٢١,٦	—٥٢,٣	٠,٣٧	٣,٧١	٢٤,٧٨	٩,١١
الدفعة للداخل	١,١٣٩,٤	١,٠٩١,٠	١,٢٥٨,٤	١,٣٠٧,١	—١,٠٨	٣,٦٣	٠,٩٥	١,١٥
الاستثمار الأجنبي وإجمالي تدفق رأس المال	٣٥,١٦٩	٣٨,٠٣٤	٣٩,٠١٣	٤٠,٧٤٢	١,٥٨	٠,٥١	٠,٨٧	١,٢٣
إجمالي الناتج المحلي	١١٠,١٢٦	١٣١,٥٦٠	١٤٤,٦٩٣	١٥٨,٥١٤	٣,٦٢	١,٩٢	١,٨٤	٣,٠٨
إجمالي تدفق رأس المال	٣١,٩	٢٨,٩	٢٧,٠	٢٥,٧	—١,٩٦	—١,٣٥	—٠,٩٨	—١,٧٨
الاستثمار الأجنبي إجمالي تدفق رأس المال %	٣,٢	٢,٩	٣,٢	٣,٢	—١,٩٥	١,٩٩	٠,٠٠	٠,٠٠

المصدر: New Strategies for Development Co- operation, 1997